



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مادة:

تمويل التجارة الدولية

مطبوعة على الخط

موجهة لطلبة العلوم التجارية

سنة ثالثة + أولى ماستر

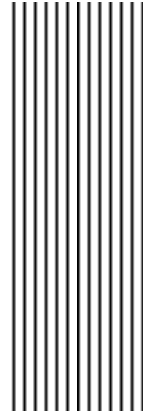
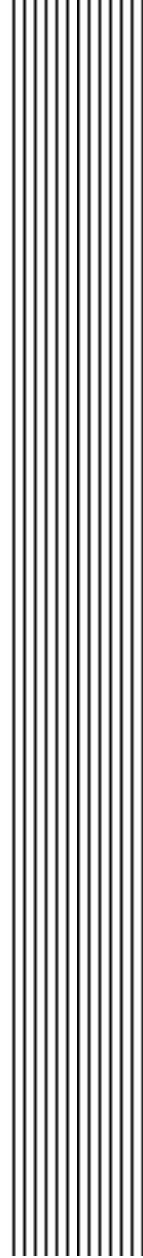
تخصص : مالية وتجارة دولية

من إعداد:

د. عدائكة أسماء

السنة الجامعية: 2024/2023

مقدمة عامة



تمثل التجارة الدولية فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بعملية التبادل السلع والخدمات ورأس المال بين مختلف دول العالم وقد تزايدت درجة الاهتمام بالتجارة الدولية في الثلاثة العقود الأخيرة مع تزايد العولمة واقتصاد السوق وترتكز التجارة الدولية على مجموعة من النظريات تعتمد على تحليل الأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذه النظريات فيما يتعلق بالسلع والخدمات والأمور المالية وتوضع وسائل نمو من خلال أسواق الصرف الأجنبي وما قد يترتب عنها من إخلال في موازين مدفوعات الدول وتغييرات أسعار الصرف وقد اكتسبت التجارة الدولية مكانتها بزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول وظهور مؤسسات دولية على مجال النقد والتمويل (صندوق النقد الدولي)، وكذا مشاكل التي أصبحت تعانيها الدول النامية فيما يتعلق بالتبادل الدولي والالتزامات الداخلية لها.

وسنتطرق في هذا الفصل لمفهوم التجارة الدولية ونظرياتها

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

- أولاً: عموميات حول سياسة التجارة الدولية.
- ثانياً: نظريات التجارة الدولية.
- ثالثاً: أدوات السياسة الاقتصادية.
- رابعاً: السياسة التجارية.

المحور الأول:

عموميات حول سياسة التجارة الدولية

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى⁽¹⁾.

يخضع المقصود باصطلاح " التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية-لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها. وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح " التجارة الدولية بمعناها الضيق" ومصطلح " التجارة الدولية بمعناها الواسع".

ويغطي اصطلاح " التجارة الدولية بالمعنى الضيق" كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح " التجارة الدولية بالمعنى الواسع" كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية"؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية"؛
- الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الدولية للدلالة على النطاق الواسع لها، بينهما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الدولية بالمعنى الواسع⁽²⁾.

أولاً: مفهوم التجارة الدولية

تهتم التجارة الدولية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الدولية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالعمليات الاقتصادية الدولية.

(1) - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن 2015م، ص13.

(2) - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1993م، ص، ص36-

وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية إلى حركات دولية للسلع والخدمات، وحركات دولية لرؤوس الأموال، وهذا يعني أن التجارة الدولية تتصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة⁽¹⁾. يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الدولية فرعاً من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة. وسنحاول من خلال هذا الفصل قبل التطرق إلى سياسة التجارة الدولية سنعرف التجارة الدولية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداءً من النظرية الكلاسيكية وصولاً إلى التوجهات الحديثة وأهم أدوات السياسة الاقتصادية *

1. مفهوم التجارة الدولية

1.1. تعريف التجارة الدولية وأهميتها

استعمل لفظ التجارة الدولية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الدولية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سبب أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها⁽²⁾. يقصد بالتجارة الدولية " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"⁽³⁾.

كما يمكن أن نعرفها "بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقبالة للتحويل إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات

(1) محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر 2009، ص 8.

* تعتبر السياسة التجارية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بغض النظر عن الأدوات الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاستثمارية... الخ.

(2) - LASARY. le commerce international a la portée de tous. Ouvrage imprimé a compte d'auteur. 2005. p12

(3) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص 13.

والواردات المنظورة وغير المنظورة وبطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية". إضافة إلى التعريف السابقة يمكن أن نضيف "أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات بصورتها المنظورة وغير منظورة".*

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الدولية، "فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة"، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الدولية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الدولية - جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية- فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الدولية، ويضيف إليها كل صور التبادل التجاري التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الدولية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الدولية المنظورة)؛
 - التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الدولية في إطارها المعنوي (غير المنظورة)؛
 - الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
 - الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة؛
 - التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "التجارة الدولية"⁽¹⁾.
- فيقصد بالتجارة الدولية "التجارة الدولية أي تلك" التي تمارس عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع والخدمات، خارج الحدود السياسية للدول في مجال الهجرة والسياحة التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التجارة. على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل"⁽²⁾.

* الصادرات والواردات تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير منظورة فتمثل الخدمات.

(1) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005، ص32؛

(2) عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص12؛

فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية⁽¹⁾:

• التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الدولية على مستوى العالم؛

• اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛

• التجارة الدولية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام جدوى؛

• وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية. تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر – إن لم نقل من المستحيل – أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة⁽²⁾.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

تكمن أهمية التجارة الدولية في أنها تلعب دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)⁽³⁾.

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

2-1. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية (الدولية)

(1) حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 14؛

(2) نعيبي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، الجزء الأول، بدون دار النشر وبلد النشر، 1999، ص 31؛

(3) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14.

إن كلا من التجارة الداخلية والتجارة الدولية يكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلا أن هناك اختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية هي⁽¹⁾:

1-2-1. التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية

جرب التقاليد العلمية على اعتبار التجارة الدولية (الدولية) فرعاً مستقلاً من فروع الدراسة الاقتصادية نظراً لتمييزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية، فلقد أفرد آدم سميث وريكاردو، وغيرهما دراسات خاصة بالتجارة الدولية منفصلة عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية رغم أن أولين وهو من الاقتصاديين المعاصرين يعتقد بعدم وجود اختلاف ظاهر بينهما، إلا أن واقع نشأة علم الاقتصاد وتطوره عبر العصور يوحي بالفصل بينهما، حيث إن البيانات والإحصائيات التي استمد منها علم الاقتصاد أصوله (البيانات الخاصة بالأسواق الداخلية في المدن والقرى وإحصاءات الجمارك التي تبين الصادرات والواردات بين الدول المختلفة) كانت مختلفة وما دام المصدر قد اختلف فإن النتاج الطبيعي له لابد وأن يكون مختلفاً أيضاً.

2-2-1. اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا

قد تشترك التجارة الدولية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منهما إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجه كليهما.

فمشاكل النقود والبنوك، والأجور، والأسعار على سبيل المثال لها نواحيها الدولية ونواحيها المحلية الداخلية ومن ثم فإن علاجها في المجال الدولي يختلف عن علاجها في المجال الداخلي.

فالمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف عن جوهرها عن المشاكل النقدية والمصرفية المحلية، فمثلاً التجار لا يجدون صعوبة في شراء السلع من أية محافظة أو مدينة داخل الدولة الواحدة ولكنهم سيجدون صعوبة كبيرة في شراء هذه السلع من دول أخرى.

كما أن مشكلة الأجور يكون المحدد الأساسي لمستواها داخليا - في النظام الرأسمالي - هو العرض من العمال والطلب عليهم، أما المحدد الأساسي لسياسة الأجور في المجال الخارجي فهو الهجرة الدولية حيث يهاجر العمال من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع.

كذلك فإن مشاكل تحديد أسعار السلع لها طابعها المحلي وطابعها الخارجي، فإذا كان ممكناً فرض نظام للأسعار محلياً فليس في الإمكان فرض نظام للأسعار دولياً.

3-2-1. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 17

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية. ويترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل. في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين تجاريين انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى منطقة أو نشاط الأجر المرتفع والذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين (بحكم عملية المراجعة).

وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال، فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق، وبالنسبة للأرض فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم عليها⁽¹⁾.

كان هذا رأي الكلاسيك في عملية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، إلا أن الكثير من الدراسات الاقتصادية خالفت هذا الرأي إذ أن عناصر الإنتاج لا تتحرك داخل الدولة الواحدة بهذه السهولة ودليل ذلك التباين في معدلات البطالة والكساد بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة، وكذلك الفرق بين الشمال المتقدم والجنوب المتأخر في بعض الدول، وهذا يفسره عدم قدرة عوامل الإنتاج على التنقل بحرية داخل الدولة الواحدة.

أما على المستوى الدولي، فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وقد تمنعها نهائياً وهذه الحواجز قد تكون:

أ. قانونية مثل القيود على انتقال العمال ورأس المال من دولة لأخرى.

ب. اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدولة الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي؛

ج. ثقافية مثل الاختلاف في اللغة أو العادات والتقاليد التي تعوق حرية العمل والتنقل؛

د. إعلامية مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدولة الأجنبية.

مما سبق نجد أن هناك فارقاً في انتقال عوامل الإنتاج في التجارة الداخلية عنه في التجارة الدولية وإن اختلف الاقتصاديون في درجته وهذا دليل على وجود اختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية.

4-2-1. تمايز النظم النقدية

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 17-19.

من المعروف أن الذين يقيمون في دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة.

أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملياتها الوطنية الخاصة ولقد أدى ذلك إلى أن عددا كبيرا من هذه العملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود تلك الدولة.

1-2-5. عوامل أخرى

ومن أهم هذه العوامل:

أ. اختلاف السياسات الوطنية

فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية وغيرها تختلف وتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل.

فهناك مثلا الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الدولية ولا تفرض على المعاملات⁽¹⁾.

ب. انفصال الأسواق

إن صعوبة المواصلات والقيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الدولية، واختلاف الأذواق واللغة والعادات والتقاليد لها دورها في هذا الخصوص.

صحيح أن التقدم العلمي في مجال الاتصالات والمواصلات أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق إلا أن هناك من الشواهد (كالملايس ذات الطابع القومي) تدل على اختلاف أذواق الدول في الفصل بين الأسواق.

ج. اختلاف السلطات النقدية

إن أبناء الدولة الواحدة يخضعون لسلطة سياسية واحدة ويجمعهم تراث تاريخي واحد ويوجد بينهم شعور خاص بالولاء والتضامن قد لا يتحقق في علاقاتهم مع غيرهم من الدول الأخرى، وسبب ذلك أن التجارة الداخلية تشتمل نفس المجموعة من الأفراد في حين تشتمل التجارة الدولية افرادا وجماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة⁽²⁾.

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 19-20.

(2) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

من هنا يمكن أن نلخص أهم الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية هناك العديد من الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية؛ بعضها اختلافات شكلية وبعضها اختلافات حقيقية جذرية حيث تشكل هوة بين طبيعة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي ومنها:⁽¹⁾

• اختلاف الوحدات السياسية: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليده ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية.

• اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية: إن وحدة التعامل النقدي تختلف بخلاف التجارة الداخلية والدولية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية آلية يقبلها الجميع، أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة وعددها يساوي عدد دول العالم ولا بد من الاتفاق على العملات التي بمقتضاها تتم عمليات التصدير والاستيراد مما ينجر عنها عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء بالنسبة لعملة إصدار النقود أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الداخلي والخارجي.

• الاختلاف في السياسات الاقتصادية والتوجهات الوطنية: فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائب والاجتماعية وغيرها تختلف وتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل، فهناك الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على النقد الأجنبي... وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الدولية، بينما لا توجد مثل هذه الأنظمة في المبادلات التي تجري في الداخل بين شخص وآخر أو بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة.

• الاختلاف في طبيعة الأسواق: يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي ويتمثل ذلك في الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف أذواقهم وطبائعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.

• الاختلاف في الموارد الطبيعية: تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ومن تم ميل هذه الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ثم تبادلها بسلع أخرى حيث تكون هذه الموارد نادرة في دول أخرى.

• الاختلاف في انتقال عوامل الإنتاج: عوامل الإنتاج ورأس المال والموارد الطبيعية تنتقل من نشاط إلى آخر حسب العائد الذي يدره كل نشاط من شأنه أن يحقق التوازن في السوق ويجعل أسعار السلع متناسبة مع احتياجات المستهلكين من جهة ومع ندرة عوامل الإنتاج من جهة أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن تنشأ داخل البلد

(1) سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 25.

الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الانتاج، أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الانتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، يتجلى هذا الاختلاف بصفة أساسية في عدم قابلية عوامل الانتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

2. أسباب قيام التجارة الدولية:

تمكن التجارة الدولية من انتاج السلع أكثر و اشباع رغبات انسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول بلد ما انتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة. كما تعود أسباب قيام التجارة الدولية بين دول العالم الى السبب الرئيسي و المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية متعددة الأسباب . ويتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تملك معظم الصناعات المتخصصة.

ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية في العوامل التالية⁽¹⁾:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح؛
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا نستطيع أن نعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وقيمة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول اه بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة اكبير تباين في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب أسامي تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

بتاريخ 15 جانفي 2019 على الساعة 15.30 http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Jul_2016_Foreign_Trade_1312.pdf.

- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة. اقتصاديات الحجم الكبير 10 مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم⁽¹⁾.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية وأهدافها:

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام⁽²⁾.

تكتسي التجارة الدولية أهمية بالغة باعتبارها مؤشرا على قدرات الدول الإنتاجية والتنافسية، ومدى قدرتها على جلب العملة الأجنبية وما تمثله من أثر على ميزانها التجاري. من هنا أصبحت التجارة الدولية عنصرا مهما في الاستراتيجية الاقتصادية للدول ومعاملاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية بتوفير حاجيات السوق المحلي وحمايتها من الواردات وتصدير الفوائض فبالتالي لها تأثير مزدوج الأول على العوامل الدولية والأسواق الدولية والثاني على الاقتصاد الوطني.

1-أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الدولية في المجالات التالية:

1-1. المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الدولية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

(1) - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) - خالد محمد السواي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006، ص 38.

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي يقوم عليه⁽¹⁾.
- تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية⁽²⁾.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب⁽³⁾.

2-1. المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الدولية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك⁽⁴⁾.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغييرات في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الدولية على الحياة اليومية.

3-1. المجال السياسي:

تسعى التجارة الدولية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود⁽⁵⁾.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 373.

(2) - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 16.

(3) - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 57.

(4) - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(5) - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ويمكن أن نلخص أهميتها فيما يلي بحيث تسمح التجارة الدولية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول وتستفيد الدول من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الآخرون وتعود أهميتها للعوامل التالية:

- مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية؛
- ينعكس على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية ويؤثر على ميزان الدولة التجاري؛
- ربط الدول المختلفة مع بعضها البعض؛
- تصريف فائض الإنتاج المحلي؛
- جني الأرباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محلياً؛
- زيادة الدخل القومي؛
- نقل التطور التكنولوجي؛
- تحقيق التوازن في الأسواق المحلية؛
- تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته، وكذلك الارتقاء بذوقه⁽¹⁾.
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستقلال والاستثمار؛
- تعد مؤشراً هاماً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من أثار على الميزان التجاري؛
- هناك علاقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه؛
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

2- الأهداف الأساسية للتجارة الدولية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:

(1) إضاءات مالية ومصرفية. التجارة الخارجية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، السلسلة الثامنة، 2016.

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخل والناتج القومي؛
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإذا مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور للأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة؛
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة⁽¹⁾.

3-مراحل تطور التجارة الدولية:

يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل تذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات".

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالاً لتصدير القات المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل المتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إلى تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا): تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضاً بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي لهور ما يسمى بالعملة والتي تثل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضاً ما يترتب من آثار سلبية على البيئة⁽¹⁾.

4- مؤشرات التجارة الدولية

يشترك الجغرافي والاقتصادي عند دراسة التجارة الدولية، وتحليل تيارات المبادلات التجارية باستخدام عدد من المؤشرات والمقاييس التي تفيد في الوقوف على الواقع الحالي للهيكل الانتاجي ومستوى التطور الاقتصادي، وتفيد أيضاً في إلقاء الضوء على المواقف والقرارات السياسية للدول في كيفية مواجهة مشاكلها الاقتصادية، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل التجارة الدولية

4-1. الميزان التجاري:

ويمثل الفرق قيمة مجمل الصادرات وقيمة مجمل الواردات للدولة، وعندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، يكون الميزان التجاري خاسراً، وهذا ما نجده لدى معظم الدول النامية، أما إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيكون الميزان التجاري رابحاً، وهي الصفة الغالبة للميزان التجاري لمعظم الدول المتقدمة صناعياً.

وهنا يمكن ان نميز نوعين من الميزان التجاري هما:

أ- الميزان التجاري العام (القومي): وهو حصيلة المبادلات التجارية (صادرات، واردات) للدولة مع جميع دول العالم والكتل الاقتصادية العالمية وهو إما أن يكون رابحاً وإما خاسراً

ب- الميزان التجاري الجزئي: وهو حصيلة المبادلات التجارية (صادرات، واردات) للدولة، مع دولة ما أو مجموعة من الدول وقد يكون هذا الميزان رابحاً حتى في حال كون الميزان التجاري العام خاسراً وهذا ما نلاحظه عند معظم دول العالم وحتى النامية منها.

(1) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 3، 1997، ص 19.

إن دراسة خصائص الميزان التجاري للدولة تبين مدى قوة الاقتصاد القومي ومستوى التطور الذي وصل إليه هذا الاقتصاد⁽¹⁾.

2-4. درجة الانكشاف الاقتصادي:

يبين هذا المقياس أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد القومي للدولة ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \text{مجملة قيمة التجارة} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

وعلى الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية للخارج، وخاصة عند ملاحظة النسبة المرتفعة لدرجة الانكشاف الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الدولية.

ويصدق الأمر بصفة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد تصدير عدد قليل من المواد الخام لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على سرعة تأثر اقتصادياتها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.⁽²⁾

3-4. معدل التبادل التجاري:

يشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة ووارداتها. والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي، الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها. وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

تشير زيادة هذه النسبة على 100% إلى تحسن التبادل التجاري للدولة والعكس صحيح في حال انخفاض هذه النسبة⁽³⁾.

ومن الطبيعي أن يتغير معدل التبادل التجاري بتغير العوامل التي تؤثر في كل من الصادرات والواردات. فعندما تنخفض قيمة العملة الوطنية للدولة بالقياس إلى قيمة العملات الأخرى تصبح عندئذ السلع الوطنية أرخص وتصبح قيمة صادرات الدولة أقل من الواردات كذلك الأمر إذا انخفض مستوى تكاليف السلع المعدة للتصدير ولم يحصل ذلك في تكاليف إنتاج السلع المستوردة فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى أسعار الصادرات وبذلك يتحول معدل التبادل في غير مصلحة الدولة.

والجدير بالذكر أن معدل التبادل التجاري يتحسن دوماً بالنسبة للدول الصناعية وفي الوقت نفسه يسوء بالنسبة للدول التي تعتمد تصدير المواد الخام.

⁽¹⁾ عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، متاح على الموقع الإلكتروني: almejara.com/reading.php?idm47513 تاريخ الإطلاع 16 جوان 2019، على الساعة: 16:25.

⁽²⁾ عبد الوهاب حميد رشيد: التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص 32

⁽³⁾ عبد الوهاب حميد رشيد: نفس المرجع اعلاه، ص 33

لا يصلح معدل التبادل التجاري لقياس مدى الكسب الذي يعود على الدولة من تجارتها الدولية إلا عن طريق احتسابه في اوقات مختلفة كي يمكن دراسة التطور الذي يطرأ عليه لذلك يجب تقدير الارقام القياسية لقيمة كل من الصادرات والواردات على حدة.

وغالبا ما يزيد معدل التبادل التجاري للدولة على 100 في الحالات التالية:⁽¹⁾

- إذا بقيت قيمة الصادرات دون تغير في حين انخفضت قيمة المستوردات؛
- إذا ارتفعت قيمة الصادرات وبقيت قيمة المستوردات كما هي؛
- إذا ارتفعت قيمة كل من الصادرات والمستوردات ولكن كان ارتفاع قيمة الصادرات أعظم شأنًا من ارتفاع قيمة المستوردات؛
- إذا انخفضت قيمة كل من الصادرات والمستوردات ولكن كان انخفاض قيمة الصادرات في حدود اضيق من انخفاض قيمة المستوردات.

4-4. بنية الصادرات وتوزعها الجغرافي:

يتكون هذا المقياس من شقين هما: التركيب السلعي للصادرات والتوزع الجغرافي للصادرات (الأسواق) يوضح الشق الأول التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت اهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الاجنبية وكلما انخفضت هذه المكونات وقل عددها وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تخلف الهيكل الانتاجي وتحسب درجة التركيز السلعي للصادرات وفق العلاقة التالية:

درجة التركيز السلعي للصادرات = قيمة اهم السلع المصدرة / قيمة مجمل الصادرات.

فاذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فان هذا يجعل الدولة اكثر قابلية للتأثر بقرارات وتطورات تأتي من الخارج لذا فان الدولة التي تشعر بارتفاع هذا المؤشر تضطر الى اقامة علاقات طيبة مع الشريكين اللذين تصدر لهما وترسم استراتيجية خاصة للإبقاء على هذه العلاقات الطيبة او انها تعيد النظر في امر توزيع صادراتها بحيث تنوع اسواقها بالبحث عن اسواق جديدة.

5-4. بنية الواردات وتوزعها الجغرافي:

عادة ما يتم تحليل بنية المستوردات اما على اساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الاقتصادية (زراعة - صناعة - خدمات... الخ) او على اساس تصنيفها الى سلع ضرورية و سلع كمالية او الى سلع استثمارية و سلع استهلاكية.

(1) حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشرق، عمان، 1985، ص 203.

ومن خلال تحليل السلع المستوردة سواء كان على الاساس الأول أم الأساس الثاني يمكن الوقوف على مستوى تطور الاقتصاد القومي من خلال معرفة السلع التي يحتاج اليها هذا الاقتصاد لمتابعة مسيرة التطور والتنمية فنلاحظ ان الجزء الأكبر من مستوردات الدول المتقدمة صناعيا هي من المواد الاولية ومصادر الطاقة بالإضافة إلى السلع المصنعة ذات الهدف الاستهلاكي والكمالي

بينما تحتل المرتبة الأولى في واردات الدول النامية السلع (الآلات - وسائل النقل - المواد الغذائية) كذلك الامر بالنسبة لدراسة التوزع الجغرافي للواردات حيث يمكن معرفة العلاقات الدولية للدولة والتوجهات السياسية لها من خلال التعرف اهم مصادر وارداتها.

وتفيد دراسة تطور بنية الصادرات والواردات وتوزعها الجغرافي في معرفة مدى تغير تركيب الصادرات والواردات خلال فترة زمنية محددة. وبذلك يمكن التعرف اهم التطورات التي اصابته الاقتصاد القومي للدولة ومدى تأثير هذه التطورات في الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته.

كما تفيد دراسة جغرافية التجارة الدولية في معرفة واقع العلاقات الاقتصادية بين مختلف الاقاليم الجغرافية، وبين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، وكذلك بين مختلف الكتل الاقتصادية وبين الدول التي تشكل الكتلة الاقتصادية الواحدة. كما تعطي الدراسات والابحاث الجغرافية الحديثة للتجارة الدولية اهمية خاصة لمعرفة مناطق العالم المختلفة الانتاجية منها والاستهلاكية، وأثر العوامل المتبادلة بين الانسان ودرجة تقدمه وسيطرته من جهة وبين الوسط الجغرافي من جهة ثانية التي تنعكس مباشرة على حركة المبادلات التجارية الدولية.⁽¹⁾

يستمد الجغرافي معلوماته في دراسة التجارة الدولية، من النشرات الاحصائية التي تصدر عن مراكز الاحصاء الوطنية في الدول واحصاءات هذه الدول عن تجارتها الدولية أو من الاحصاءات الدولية التي تصدر عن الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها. أو من المعلومات الميدانية التي يتم الحصول عليها من الموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية ونقاط الجمارك على الحدود.

وعليه فان الاحصاءات التجارية تعتبر اهم اداة في البحث في جغرافية التجارة.

ومن ثم يأتي دور الجغرافي في تصنيف هذه المعطيات الاحصائية وتحليلها بغية استخدامها في عمل جداول أو أشكال هندسية أو رسوم بيانية لبيان تطور المبادلات التجارية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وكذلك لإجراء المقارنات لإيضاح مدى مشاركة الدول في عملية التبادل التجاري الدولي. وهو بذلك يستخدم جميع المناهج والأساليب التي تستخدم في الجغرافية الاقتصادية بشكل عام (المنهج الاقليمي- المنهج المحصولي - المنهج الاصولي - المنهج الوظيفي)، مركزا بشكل أساسي على المنهج الاقليمي والمنهج المحصولي حسب طبيعة الدراسة أو البحث، غير أن البحوث الجغرافية عند دراسة التجارة الدولية تركز بشكل أساسي على استخدام

(1) - أسامة قدور: جغرافية التجارة الدولية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989، ص 8.

الأساليب الاحصائية، لأنها الأكثر مرونة في تحقيق اهداف الدراسة وهي الأسهل في عرض النتائج وإجراء المقارنات. حيث يبدأ الباحث بالعرض الجدلي للبيانات الاحصائية. معتمدا ما توفره هذه الجداول من مرونة في العرض وحرية في الاختيار ودمج الجداول مع بعض، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التمثيل البياني لهذه المعطيات مستخدما في ذلك جميع الرسوم الهندسية والأشكال البيانية والمنحنيات البيانية التي تلبي حاجته في عرض المعطيات والنتائج وإيصالها بسهولة للقارئ ثم تأتي في النهاية الخريطة الجغرافية، التي يستخدمها الجغرافيون بكثرة في عرض المعلومات والنتائج التي توصلوا إليها. معتمدين في ذلك الميزات التي يمكن أن توفرها الخريطة من حيث إمكانيتها في إظهار عدد كبير من الظواهر المختلفة في طبيعتها، ومن حيث سهولة إجراء المقارنات الفورية على الخريطة.

المحور الثاني

نظريات التجارة الدولية

انقسم الفكر الاقتصادي المرتبط بالتجار الدولية إلى عدة اتجاهات بين مؤيد لاستقلالية نظرية التجارة الدولية عن النظرية الاقتصادية العامة ومعارض لهذه الطبيعة الاستقلالية⁽¹⁾.

لإبراز مختلف التوجهات سنوضح ذلك من خلال بعض لنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أولاً:
النظريات الكلاسيكية:

لا يعتبر الكلاسيك هم أول من قدم نظريات للتجارة الدولية بل سبقهم التجاريون ، وقد تعددت آراء مفكري هذه المدرسة و يمكن ان نبرز اهم النظريات في التالي:

1- نظرية المزايا المطلقة:

يعتبر آدم سميث (1790-1723) من أوائل الاقتصاديين، الذين وضحو أهمية التجارة الدولية الحرة على جميع الدول المشاركة فيها وذلك من خلال نظرية المزايا المطلقة.

فإذا كانت دولة من دول العالم تتمتع بتكاليف منخفضة في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالدول الأخرى، فإن تخصص هذه الدولة في إنتاج " منتجها " ثم تبديله السلعة تنتجها بنفقات أكبر، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، ومستوى الاستهلاك والمنفعة العامة الدولية.

آدم سميث، عكس الميركانتيليين، يرى أن المنفعة العامة لدولة ما لا تكمن في تراكم الذهب وإنما في زيادة إنتاج السلع والخدمات النهائية، وعليه فإن هدف الدولة يجب ألا يكون في امتلاك الذهب وإنما في تطوير الإنتاج عن طريق تقسيم العمل والتعاون. علاوة على ذلك يرى سميث أن تطوير الإنتاج لا بد أن يمر بتوفير شروط تعطي للمنتجين حرية مطلقة في اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغبون القيام به وهذا ما يسمي بسياسة "دعه يعمل دعه يمر"⁽²⁾.

على سبيل المثال فإن كندا وبسبب الظروف المناخية تنتج القمح وبفعالية ولا تستطيع إنتاج الموز الذي يتطلب منها استعمال البيوت البلاستيكية لتوفير المناخ اللازم لإنتاجه، ومن جهة أخرى فإن نيكراغوا تصلح ما زراعة الموز والعكس بالنسبة إلى القمح، وبالتالي فإن كندا تملك الميزة المطلقة في إنتاج القمح بالمقارنة مع نيكراغوا، ونفس الشيء لمنتوج الموز لنيكراغوا بالنسبة إلى كندا.⁽³⁾

وبالتالي فإنه وتحت هذه الظروف فإن كلتا الدولتين تستفيدان من التخصص في إنتاج المنتوجين وتتم عملية التبادل بينهما

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 46

(2) فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص 13.

(3) Dominick Salvator, **international economics**, tenth edition, John Wiley and Sons, Singapore, 2011, pp 35, 36.

ولفهم نظرية المزايا المطلقة لأدم سميث نضرب الأمثلة التالية:

مثال رقم 1: نفترض وجود دولتين الجزائر وألمانيا، تنتجان نوعين من السلع-الشاحنات والسيارات، وتختلف في نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة حسب الجدول (01.1)

جدول رقم (01-1)

يوضح نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة

البلد	المانيا	الجزائر
السيارات	1	4
الشاحنات	3	2

المصدر: قاشي فايبة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص13.

من خلال معطيات الجدول، نرى أن ألمانيا تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السيارات باعتبارها تنفق وحدة واحدة فقط من موارد الإنتاج مقارنة بأربع وحدات من الموارد في الجزائر. في نفس الوقت، الجزائر تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج الشاحنات باعتبارها تنفق وحدتين فقط من موارد الإنتاج مقابل ثلاثة وحدات من الموارد في ألمانيا، وعليه وحسب نموذج نظرية المزايا المطلقة، فإن نمط التخصص الدولي يتحدد في أن تخصص ألمانيا في إنتاج السيارات وتصديرها إلى الجزائر، أما هذه الأخيرة فتقوم بالتخصص في إنتاج الشاحنات وتصديرها إلى ألمانيا.

مثال رقم 2: نظرية الميزة المطلقة وزيادة الإنتاج الكلي

لنفترض وجود دولتين: مصر والولايات المتحدة الأمريكية، تنتجان سلعتين مختلفتين القطن والقمح. هاتان الدولتان تستعملان النفقات المبينة في الجدول (02.1) لإنتاج طن واحد من القمح وطن واحد من القطن. علما أن كل دولة تمتلك فقط 100 وحدة من الموارد، فإنه قبل قيام التجارة توجه نصف الموارد لإنتاج القمح والباقي لإنتاج القطن وهذا في كلتا الدولتين. لكن بعد قيام التجارة تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة فقط⁽¹⁾.

(1) فايبة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص14.

جدول رقم (1-02):

يوضح نفقات إنتاج طن واحد من كل سلعة

الولايات المتحدة	مصر	البلد السلعة
20	4	القطن
5	10	القمح

المصدر: قاشي فايضة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص 14.

حسب المعطيات، نلاحظ أنه قبل قيام التجارة، مصر توجه نصف الموارد المتاحة (50 وحدة) لعملية إنتاج السلعة الأولى والنصف الباقي لإنتاج السلعة الثانية، مما يسمح لها بان تنتج كمية قدرها 5 طن من القمح و 12.5 طن من القطن. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فبإتباع نفس المبدأ، تنتج كمية قدرها 2.5 طن من القطن و 10 طن من القمح، مما يعطي إنتاجا يساوي 15 طن من القطن و 15 طن من القمح للدولتين معا.

بعد قيام التجارة وتخصص كل دولة في إنتاج سلعتها"، فإن الإنتاج الكلي لا بد أن يتزايد وذلك وفقا لنظرية آدم سميث. بتوجيه كل الموارد المتاحة لها في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة (أقل تكاليف)، مصر مثلا ستنتج 25 طن من القطن والولايات ستنتج 20 طن من القمح، مما يزيد الكمية الإجمالية التي كانت قبل قيام التجارة بـ 10 أطنان للقطن و 5 أطنان للقمح.

مثال رقم 3: نظرية الميزة المطلقة والمكاسب التجارية

لدينا المعلومات التالية حول الدولة A والدولة B:

جدول رقم (1.03):

يوضح كمية انتاج كل سلعة (ساعة عمل / عامل)

الدولة B	الدولة A	البلد السلعة
1	6	القمح (طن/ ساعة عمل - عامل)
3	1	لأقمشة (طن/ ساعة عمل - عامل)

المصدر: قاشي فايضة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص 15.

لنفترض أن الدولتان تقومان بتبديل 6 أطنان من القمح مقابل 3 أطنان من القماش، فكم هي المكاسب المتوقعة؟ الدولة A باستبدال 6 أطنان من القمح مقابل 3 أطنان من القماش، تكسب 2 طن من القماش وبذلك فإنها تدخر ساعتين عمل -عامل مما يمكنها من إنتاج 12 طنا من القمح، في حين أنها داخليا تنتج 6 أطنان من القمح فقط إذا تخلت عن 1 طن من القماش. أما الدولة B فباستبدال 6 أطنان من القمح

مقابل 3 أطنان من القماش، فإنها تكسب 5 أطنان من القمح وبذلك فإنها تدخر 5 ساعات عمل - عامل مما يمكنها من إنتاج 12 طنا من القماش، في حين أنها داخليا تنتج 1 طن من القمح فقط إذا تخلت عن 3 أطنان من القماش⁽¹⁾.

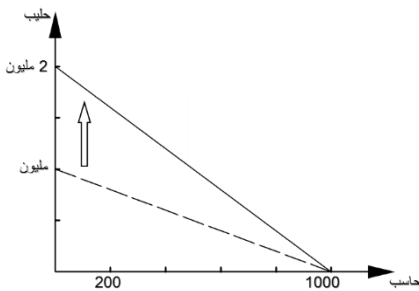
مثال رقم 4: نظرية الميزة المطلقة ومنحنى امكانيات الإنتاج

لنفترض أنه بوجود وحدة واحدة من عناصر الإنتاج، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنتج 3 حواسب آلية أو 3000 علبة حليب، أما فرنسا فيمكن أن تنتج حاسب آلي واحد أو 5000 علبة حليب باعتبار أن منحنى إمكانيات الإنتاج هو عبارة عن كل الترابطات المختلفة البديلة لإنتاج سلعتين وذلك بالاستعمال الكامل لجميع عناصر الإنتاج. وبافتراض أن الكمية القصوى للحواسب الآلية التي يمكن أن تنتجها الولايات المتحدة في غياب التجارة تساوي 1000 قطعة وأن الكمية القصوى للحليب التي يمكن أن تنتجها فرنسا في غياب التجارة أيضا تساوي 2 مليون علبة، فإن منحنى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة ومنحنى امكانيات إنتاج فرنسا يكون كل منهما على شكل مستقيم متقطع كما يظهر في الشكلين.

لفرنسا و (2.1) للولايات المتحدة.

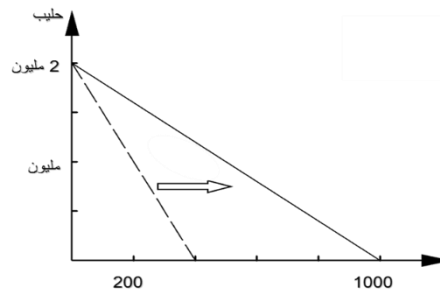
شكل (02.1)

منحنى إمكانيات إنتاج الو.م.أ



شكل (01.1)

منحنى إمكانيات إنتاج فرنسا



المصدر: قاشي فايضة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص 15.

حسب هذين الشكلين، يتبين أن الولايات المتحدة باستعمالها لكل الوحدات التي بحوزتها فإنه يمكنها إنتاج مليون علبة حليب أو 1000 حاسب آلي، أما فرنسا وباستعمالها لكل الوحدات التي بحوزتها فإنه يمكنها إنتاج 2 مليون علبة حليب أو 400 حاسب آلي. النقاط المكونة للمستقيمين المتقطعين تعبر عن الكميات البديلة الممكن إنتاجها بتقسيم الوحدات بين إنتاج الحليب وإنتاج الحواسب. أما النقاط الموجودة أسفل المستقيم التابع للولايات المتحدة وعلى يسار المستقيم التابع لفرنسا فإنها عبارة عن كميات يمكن إنتاجها لكن في هذه الحالة لا تستخدم وحدات الإنتاج المتاحة استخداما كاملا. أما النقاط الموجودة أعلى المستقيم التابع للولايات المتحدة وعلى يمين المستقيم التابع لفرنسا فهي عبارة عن كميات لا يمكن إنتاجها لعدم توفر عوامل الإنتاج الكافية.

(1) فايضة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص 15.

إذا تخصصت الولايات المتحدة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة و التي هي الحاسب الآلي و قامت ببيعها لفرنسا مقابل الحليب بسعر 1 حاسب آلي = 2000 علبة و إذا تخصصت فرنسا كذلك في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة و التي هي الحليب و قامت ببيعها للولايات المتحدة مقابل الحاسب الآلي بنفس السعر، فإن منحى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة يتحرك من الأسفل إلى الأعلى أما منحى إمكانيات إنتاج فرنسا فمن اليسار إلى اليمين معبران بذلك عن زيادة الإنتاج الكلي والاستهلاك المحلي لكلا البلدين⁽¹⁾.
نظرية المزايا المطلقة التي قدمت من طرف آدم سميث سنة 1776 قامت على عدد من الافتراضات، نذكر أهمها ما يلي:

- سلعتان ودولتان؛
- التبادل يتم على أساس المقايضة؛
- العمل هو العامل الوحيد في عملية الإنتاج وهو متجانس؛
- نظرية القيمة في العمل؛ قيمة السلعة تستنبط من وحدات العمل اللازمة لإنتاجها؛
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية داخل حدود الدولة ولا تنتقل بين الدول؛
- نفقات النقل والتأمين معدومة؛
- نفقات الإنتاج تبقى ثابتة وانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلعة؛
- التجارة الدولية بعيدة عن التقييد؛
- وجود حالة تشغيل كامل -كل الموارد المتمثلة في العمل تستخدم في عملية الإنتاج؛
- تشابه رغبات وأذواق المستهلكين؛
- وجود حالة المنافسة الكاملة.

نظرية آدم سميث تمتلك عددا من نقاط القوة ومن نقاط الضعف. من أهم نقاط قوتها ارتكازها على نظرية القيمة في العمل وكذلك توضيحها بالتفصيل الميزة تقسيم العمل ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا على المستوى الدولي. أما نقطة الضعف الأساسية لهذه النظرية فإنها تتمثل في عدم تمكنها من الرد على السؤال الآتي: لماذا رغم غياب الميزة المطلقة عند العديد من الدول تقوم التجارة ويتم التخصص⁽²⁾.

2- نظرية الميزة (التكاليف) النسبية دافيد ريكاردو:

⁽¹⁾فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁽²⁾فايزة قاشي، نفس المرجع أعلاه، ص 16-17.

حتى نستطيع تفهم نظرية ريكاردو في التجارة الدولية وجب علينا أن نستعرض أولاً نظريته في القيمة. ووفقاً لنظرية ريكاردو في القيمة، فإن قيمة أي سلعة تتوقف على تكاليف العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة. أي ما تتطلبه إنتاج وحدة هذه السلعة من ساعات عمل⁽¹⁾.

أما في التجارة الدولية فإن مبدأ تكاليف العمل لا يحكم القيمة في التبادل. أو كما يقول «ريكاردو» فإن نفس القواعد التي تنظم القيم النسبية للسلع في دولة لا تنظم القيم النسبية التي يتم تبادلها بين دولتين أو أكثر. فكمية النبيذ التي تصدرها البرتغال في مقابل المنسوجات من إنجلترا لا تتحدد بمقدار كمية العمل المخصصة لإنتاج كل من هذه السلع - كما هو الحال فيما إذا كان إنتاج كل من السلعتين المذكورتين يتم في إنجلترا أو في البرتغال⁽²⁾.

وقد يتساءل البعض ما السبب في وجود هذا الاختلاف الملحوظ في قواعد التجارة الدولية عن التجارة الداخلية. وقد أجاب ريكاردو على ذلك بأن * الاختلاف يرجع إلى صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك - لتتجه إلى المكان الذي تكون فيه أكثر إنتاجية وأكثر ربحية وذلك إذا ما قورنت بإمكانية الانتقال داخل دولة واحدة. فمما لا شك فيه أنه في المثل المتقدم يكون من صالح أصحاب رؤوس الأموال في إنجلترا ومن صالح المستهلكين في كل من الدولتين أن ينتج النبيذ والمنسوجات في البرتغال.

وان العمل ورأس المال المتخصص لإنتاج المنسوجات في إنجلترا يجب أن ينتقل إلى البرتغال. وقد أوضح ريكاردو أن الخبرة قد أوضحت صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بسبب عدم الأمان. وقد وجد أنه ليس من الأمر الهين أن يترك الإنسان بلده ووطنه الذي نشأ فيه وينتقل إلى بلد آخر له عادات وتقاليد جديدة ولغة جديدة كما يخضع إلى قوانين ولوائح حكومية مختلفة. كل هذه العوامل جعلت انتقال العمل وانتقال رأس المال أمراً غير سهل. وأصبح هناك اكتفاء بمعدل ربح منخفض في الدولة التي يوجد بها رأس المال والعمل بدلاً من البحث عن مجال أكثر ربحاً في دول أجنبية أخرى.

والخلاصة أن عدم قابلية عوامل الإنتاج إلى الانتقال - العمل ورأس المال والتنظيم - هو الذي يمنع أن يقوم إنتاج السلع في الدول التي تكون فيها تكاليف الإنتاج منخفضة. وعلى ذلك فإن مكان الإنتاج في الدول المختلفة يتوقف على مبدأ التكاليف النسبية. فتقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكاليف العمل أقل نسبياً.

وهذا في الواقع إمتداد لمبدأ تقسيم العمل. وبعبارة عامة فإن تخصص الدول والأفراد إنما تكون في الأعمال التي تكون مهارتهم وكفائتهم في أدائها عالية. وقد أوضح ريكاردو ذلك فذكر أن من الممكن أن يكون هناك عاملان يستطيعان عمل الأحذية وعمل القبعات ولكن أحد العاملين يتفوق على الآخر في كل من

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة - مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص 102.

(2) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة - مصر، دار النهضة العربية، ص 103.

السلعتين ولكنه في عمل القبعات فإنه يستطيع أن يتفوق عليه بمقدار % 20 ولكن في عمل الأحذية فإنه يتفوق عليه بمقدار % 33. فلا شك أنه من الواضح أن يكون صالح الاثنين أن يتخصص العامل المتفوق في إنتاج الأحذية التي يكون له في إنتاجها ميزة نسبية وأن يترك إنتاج القبعات إلى العامل الثاني.

ولا شك أن نظرية التكاليف النسبية التي أضافها «ريكاردو» تعتبر خطوة متقدمة عن نظرية «آدم سميث» في التكاليف المطلقة. فنظرية «ريكاردو» نظرية عامة -فهي توضح حالات لم تتعرض لها نظرية «آدم سميث» وتعتبر نظرية «آدم سميث» حالة خاصة - وهي الحالة التي تكون فيها الميزة النسبية لدولة إنما هي الميزة المطلقة أيضا.

وإن كانت نظرية «ريكاردو» قد أوضحت بطريقة مقنعة فائدة التجارة - إلا أنها لم تحدد هذه النسبة التي يتم بها تبادل السلع بين الدول أي معدل التبادل الدولي المعروف بمعدل التجارة⁽¹⁾.

جدول رقم (1.04):

يوضح مقارنة بين كمية إنتاج النبيذ والمنسوجات في كل من البرتغال وإنجلترا

البلدان	البرتغال	إنجلترا
الأيام		
(10W) ايام عمل تنتج جالون نبيذ	20	10
(10C) ايام عمل تنتج ياردة قماش	20	15

المصدر: سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة - مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص 102.

وواضح من الجدول العلوي أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج كل من النبيذ (W) والمنسوجات (C). ذلك لأنها متفوقة على إنجلترا في إنتاج كل من السلعتين. وذلك واضح من أن نفس أيام العمل في كل من الدولتين تنتج كميات أكبر من النبيذ في البرتغال $10W < 20W$ وكذلك كميات أكبر أيضا من القماش في البرتغال $15C < 20C$. إلا أنه يلاحظ أن تفوق البرتغال في إنتاج النبيذ أكبر من تفوقها في إنتاج القماش وذلك بالنسبة لإنجلترا وذلك واضح من أن $\frac{20C}{15C} < \frac{20W}{10W}$. فإنجلترا بنفس أيام العمل تنتج من النبيذ ضعف ما تنتجه إنجلترا بينما في المنسوجات فإنها بنفس أيام العمل تنتج مره و $\frac{1}{3}$ ما تنتجه إنجلترا. ويعني ذلك أن البرتغال لديها ميزة نسبية في إنتاج النبيذ مما يؤدي إلى تخصصها في إنتاج النبيذ وتصديره إلى إنجلترا وتستورد المنسوجات من إنجلترا.

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها متخلفة تخلفا مطلقا في إنتاج كل من النبيذ والمنسوجات وذلك بالنسبة للبرتغال. ذلك لأنه بنفس عدد أيام العمل في كل من الدولتين فإن إنجلترا تنتج كميات أقل من كل من النبيذ $20W > 10W$ - ومن المنسوجات $20C > 15C$. إلا أن تخلف إنجلترا في إنتاج المنسوجات أقل من تخلفها في

إنتاج النبيذ: $\frac{10W}{20W} < \frac{15C}{20C}$

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 104-106.

ويعني ذلك أن إنجلترا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات مما يدعوها إلى التخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير المنسوجات إلى البرتغال وأن تستورد منها النسيج.

كما يمكننا استخدام نفس المثال المستخدم في شرح الميزة المطلقة لأدم سميث مع مراعاة أن بالنسبة لريكاردو، فإن الولايات المتحدة سيكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج كل من القمح والقماش إلا أن لها ميزة نسبية في إنتاج القمح - وإن المملكة المتحدة متخلفة تخلفا مطلقا في إنتاج القمح والقماش ولكن لديها ميزة نسبية في إنتاج القماش⁽¹⁾. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (5.1):

يوضح مقارنة بين كمية إنتاج القمح والقماش في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

البلدان	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
القمح (بوشل لكل ساعة /عامل)	6	1
القماش (ياردة لكل ساعة /عامل)	4	3

المصدر: سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة - مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص 105.

وواضح من هذا الجدول أن الولايات المتحدة لديها ميزة مطلقة في كل من السلعتين لأن 6 بوشل < 1 بوشل، 4 ياردة < من 3 ياردة، وبالتالي، فإن المملكة المتحدة لديها تخلف مطلق في السلعتين إلا أن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح ذلك لأن $\frac{4}{3} < \frac{6}{1}$ وبالتالي فإنها تتخصص في إنتاج القمح وتصدره وكذلك فإن المملكة المتحدة لديها ميزة نسبية في إنتاج القماش لأن $\frac{1}{6} < \frac{3}{4}$ ، وبالتالي، تتخصص في إنتاج القماش وتصديره. فإذا قامت التجارة بين الدولتين وتم مبادلة 6 بوشل من القمح بـ 6 ياردة من القماش. فالولايات المتحدة حصلت على 6 ياردة من القماش مقابل 6 بوشل من القمح في حين أنها قبل التجارة كانت تحصل مقابل 6 بوشل من القمح محليا على 4 يارادات قماش فإنها كسبت من التجارة 2 ياردة قماش أو وفرت نصف ساعة عمل. أما المملكة المتحدة التي حصلت على 6 بوشل من القمح الذي يتطلب إنتاجها محليا 6 ساعات توجههم إلى إنتاج القماش فتننتج 18 ياردة قماش تعطي الولايات المتحدة منها 6 وتكسب 12 ياردة أي توفر 4 ساعات.

ولعل ريكاردو لم يوفق في الوصول إلى الخطوة التالية، وهي تحديد نسبة أو معدل التبادل الدولي بين الدولتين، وذلك لأنه كان مهتما بأن يثبت أنه يكفي أن يكون هناك اختلاف في التكاليف النسبية وليس في التكاليف المطلقة في إنتاج السلع في الدولتين حتى تقوم التجارة الدولية⁽²⁾.

3- نظرية ماركيتيلية:

(1) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(2) نفس المرجع أعلاه، ص 108-109.

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، وبدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما: مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيتها التجارة الدولية، وانطلاقاً من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية.

وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضاً في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقدم الذهب والفضة إليها. وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضاً في الميزان التجاري في وقت واحد علماً بأن كمية الذهب والفضة ثابتة في وقت معين وعليه فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى وهذا يثبت أن المذهب التجاري هو مذهب قومي يرى أن دعم الدولة، من الأمور الهامة. وهكذا نلاحظ أن التجاريين يقيسون ثروة الأمة بما يتوافر لديها من ذهب وفضة في حين أننا في العصر الحاضر نقيس ثروات الأمم بما يتوافر لديها من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.

وقد ظل هذا المذهب سائداً حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقاً للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة دعه يعمل -دعه يمر الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية بعيداً عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الدولية. مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث وريكاردو وميل الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الدولية⁽¹⁾.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للتجارة الدولية

اتضح لنا من دراستنا لظاهرة التخصص والتبادل الدولي أن النظرية الكلاسيكية قد اقتصر في تحليلها لهذه الظاهرة حتى الآن على بيان أن اختلاف النفقات النسبية الطبيعية يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، وأن تساوي هذه النفقات يؤدي إلى عدم قيامها. ومما لا شك فيه أن هذه النتيجة التي توصل إليها التحليل الكلاسيكي في إطار كل من نظرية ريكاردو في النفقات النسبية ونظرية هابزلار في تكلفة الفرصة

(1) علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، ط2015م، ص33-34.

البديلة لا تخرج عن كونها تحليلاً مبسطاً لقانون النفقات النسبية في شقه الطبيعي، دون أن يمتد إلى بيان العوامل المؤدية إلى اختلاف هذه النفقات النسبية.

ويمكن القول بصفة عامة إن هذه النتيجة تعكس قصور التحليل الذي قدمناه حتى الآن للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، وعجزها بالتالي عن استيعاب كل من المصادر الطبيعية والمصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية في ظاهرة الاختلافات الكمية العناصر الإنتاج أي وجود اختلافات بين نسب توافر كميات عناصر الإنتاج. أما المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية فتتعلق بالظواهر التالية⁽¹⁾:

- الوفرة أو الندرة النسبية في عنصر رأس المال الإنساني، وهو ما يعرف أيضاً بعنصر العمل الماهر.
- اقتصاديات الحجم الداخلية والدولية، وهو المصدر المرتبط بتحليل ظاهرة تزايد الغلة التي تنشأ عند حدوث تغير في نطاق المشروع. فالصفة الجوهرية هنا ليست تغير النسبة بين كميات عناصر الإنتاج على النحو الذي يظهر عند تحليل المصادر الطبيعية لاختلاف النفقات النسبية، وإنما زيادة كميات العناصر الإنتاجية المستخدمة في المشروع لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروع كنتيجة لاتساع نطاقه وبالتالي الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

- التكنولوجيا وما تولده من اختراعات والتجديدات تؤدي إلى اكتساب بعض الدول لميزة نسبية مؤقتة تظل محتفظة بها لفترة زمنية مؤقتة إلى أن تزول الأسباب المؤدية إليها، وبالتالي قيام التجارة الدولية في تلك السلع الكثيفة التكنولوجيا وهي السلع المعروفة بسلع دورة المنتج.

وأمام هذه التفرقة بين المصادر الطبيعية والمصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية نشأت تفرقة مناظرة بين المزايا النسبية الطبيعية والمزايا النسبية المكتسبة. وفي إطار هذه التفرقة وجب التمييز بين كل من:

- قانون النفقات النسبية الطبيعية، وهو القانون الذي صاغه ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية، وتم إعادة صياغته في شكل جديد على يد هابزلار في نظريته الخاصة بتكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار.
- قانون النفقات النسبية المكتسبة، وهو القانون الذي تم بلورته في ضوء المناهج النظرية الجديدة التي تولت تطوير النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، وحاولت إكتشاف مصادر جديدة لاختلاف النفقات النسبية غير تلك التي ركز عليها نموذج هكشر-أولين في التجارة الدولية، والتي أطلقنا عليها مصطلح المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية.

وإذا حاولنا نتيجة لذلك. تعريف النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، فإننا يمكننا القول بأنها تلك النظرية التي اتخذت من قانون النفقات النسبية الطبيعية أساساً لتفسير نمط وشروط التجارة الدولية

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 - 1993 م. القاهرة، ص 135-136.

وتحديد المكاسب الناشئة عن قيامها، والتي تستفيد منها الدول أطراف التبادل الدولي. وفي إطار هذه النظرية حدثت المساهمات التالية لبلورة وصياغة هذا القانون:

- المساهمة النظرية التي قدمتها نظرية ريكاردو في النفقات النسبية اعتماداً على معيار التباين الجغرافي المستخدم في تحديد مفهوم النفقة النسبية للسلع المتبادلة دولياً
- المساهمة النظرية التي حاولت من خلالها نظرية جون استيورات ميل في القيم الدولية سد الثغرة في التحليل الريكاردوي لقانون النفقات النسبية الطبيعية، وهي مساهمة تمثلت في تحديد معدل التوازن الدولي على وجه الدقة بدلاً من تقديم منطقة بأكملها -وهي منطقة ريكاردو- تمثل النقط الواقعة داخلها معدلات ممكنة أو محتملة للتوازن الدولي بعد قيام التجارة الدولية⁽¹⁾.
- المساهمة النظرية التي شاركت بها المدرسة الحدية في التجارة الدولية على يد الاقتصادي المعروف هابولار، والتي إتخذت شكل إعادة صياغة قانون النفقات النسبية بمفهومها الريكاردوي، وقدمت تعريفاً أكثر اوضوحاً مستخدمة في ذلك معيار التباين السلعي لتحديد مفهوم النفقة النسبية للسلع المتبادلة دولياً، وهو المعيار الذي تمخض عن نظرية تكلفة الفرصة البديلة التي مثلت عوضاً عن استخدام نظرية العمل في القيمة كأسلوب لتحديد قيم السلع المتبادلة دولياً.
- المساهمة النظرية التي قدمها نموذج هكشر -أولين في نسب عناصر الإنتاج في تحديد مصادر اختلاف النفقات النسبية، وبالتالي تعميق التحليل الكلاسيكي للنفقات النسبية بدلاً من الاكتفاء بالصياغة المبسطة التي قدمتها النظريات السابقة عليها القانون النفقات النسبية. صحيح أن هذه النظرية ركزت فقط على ظاهرة الاختلاف النسبي -وهي ظاهرة طبيعية وليست مكتسبة - ودرجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي للاختلاف المزايا النسبية بين الدول، وهي بصدد البحث عن تفسير لأسباب وشروط التبادل الدولي. لذلك لم يكن غريباً أن تم تصنيف هذه النظرية ضمن قائمة النظريات الكلاسيكية الحديثة في التجارة الدولية. من هنا يقال إن النظرية مكشر -أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج تحاول تقديم تفسير حديث المفهوم كلاسيكي مستقر، وهو اختلاف النفقات النسبية الطبيعية، وهو التفسير الذي لم يجد تحليلاً عميقاً بين كتاب المدرسة الكلاسيكية الذين سبقوا كلا من الاقتصادي إيلي هكشر وبرتل أولين.

وترتيباً على التحليل المتقدم يمكن أن تستخلص تعريفاً واضحاً لنموذج هكشر -أولين في التجارة الدولية بأنه محاولة تقديم تفسير حديث المفهوم كلاسيكي قائم على إرجاع ظاهرة اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دولياً لمصادر طبيعية متمثلة في ظاهرة الاختلاف النسبي في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج.

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 136-137.

من هنا يتضح أيضاً أن هذا النموذج النظري جاء إلينا بتحليل قاصر المصادر اختلاف النفقات النسبية حيث تجاهل - نتيجة للقروض التي إرتكز عليها - جميع المصادر المكتسبة لتباين هذه النفقات النسبية، مفاد ذلك إذن أن نظرية مكشر - أولين تعطينا تحليلاً للشق الطبيعي القانون النفقات النسبية معتمدة في ذلك على عنصر الوفرة أو الندرة النسبية العناصر الإنتاج، تاركة الشق المكتسب لهذا القانون - أي قانون النفقات النسبية المكتسبة - المساهمات نظرية أخرى تقدمت بها مجموعة المناهج النظرية التي حاولت تطوير هذه النظرية من خلال تطويع الفروض القائمة عليها لتكون أكثر منطقية واقترباً من الواقع العملي، وأكثر انسجاماً مع حقائق الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

1- نظرية تعادل اسعار عوامل الإنتاج (سامويلسون):

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر - أولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هيكشر في عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها.

ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في العام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المشاركة في التجارة والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج

وفي عام 1948 توصل سامويلسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر - أولين - سامويلسون) في تعادل اسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقاً لهذه النظرية القائمة على فكرة الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة العوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

لقد أثبت سامويلسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين، السلعتين، عنصر الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج.

وهذا يعني أن التجارة الدولية تقوم بالدور نفسه الذي من المفترض أن تقوم به في حال السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، كما أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل داخل الدولة الواحدة أيضاً، وأمام هذا الوضع فتحت النظرية الباب أمام العديد من التساؤلات التي يمكن الإجابة عن بعضها عند التعرض الموضوع التجارة الدولية والرفاهة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا أدت التجارة إلى تخفيض

أجور العمال في الدول ذات الندرة النسبية لعنصر العمل فلماذا لا تقف نقابات العمال ضد تحرير التجارة؟ وإذا ما أثرت التجارة الدولية على الدخل فهل تصل الدول وفقاً لهذه النظرية إلى التوزيع الأمثل للدخل من خلال التجارة؟

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

وهل ستؤدي حرية التجارة إلى معادلة متوسط نصيب الفرد من الدخل في جميع الدول؟⁽¹⁾.

2- نظرية ريبزنسكي:

تعتمد نظرية ريبزنسكي والتي قدمت عام 1955 على أثر زيادة عرض عوامل الإنتاج، ويتم تحليلها ودراستها في إطار التحليل الساكن المقارن، وقد تناولت هذه النظرية حالة دولة واحدة تنتج سلعتين باستخدام عاملين من عوامل الإنتاج، لكنها لم تصل بعد إلى درجة التخصص الكامل في إنتاج أي من هاتين السلعتين، فإذا كانت أسعار هاتين السلعتين ثابتة، وكان في مقدرة عملي الإنتاج الانتقال بين الصناعتين، فإن هذه النظرية قد أثبتت أن زيادة عرض أحد عوامل الإنتاج سؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلعة التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الذي زاد عرضه، وفي الوقت نفسه ستؤدي إلى انخفاض حجم إنتاج السلعة الأخرى التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الثاني الذي بقي عرضه ثابتاً، وقد توصل ريبزنسكي إلى النتيجة التالية:

إن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة الأولى سيكون أكبر من معدل الزيادة في حجم العرض من عامل الإنتاج، رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرق الإنتاج. هذا وقد حددت أسباب النتيجة السابقة بما يلي:

1. إن افتراض ثبات أسعار السلعتين لا بد أن يستلزم أيضاً أسعار عملي الإنتاج.
2. إن أسعار عملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا تثبت إنتاجية كل منهما في إنتاج السلعتين.
3. إن إنتاجية كل من عملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا تثبت نسبة الكمية المستخدمة من العامل الآخر في كلا الصناعتين.

ومن هذه الناحية تكون الطريقة الوحيدة لامتناس الزيادة في عامل الإنتاج الذي تزايد عرضه في إنتاج السلعة الكثيفة الاستخدام منه، هي السحب من الكمية المستخدمة من العنصر الآخر في الصناعة الأخرى حفاظاً على ثبات نسبة المستخدم في كل منهما، ويؤدي هذا السحب إلى تناقص إنتاج تلك الصناعة، ومن الملاحظ أن هذه النظرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية هيكشر - أولين لاعترافها الأساسي بفكرة وفرة عناصر الإنتاج وبمبدأ الميزة النسبية وقد تمكن بعض الاقتصاديين على تعميم النظرية على حالة وجود دولتين، وسلعتين، وعملي إنتاج⁽²⁾

3- نظرية جون هيكس:

درس جون هيكس في عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها هيكس أن التقدم العلمي في

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار المسيرة، الطبعة 2، 2015، ص 103-104.

(2) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص، ص:105، 106.

الدولة ذات الاقتصاد النامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصاً إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها المكاسب في شروط التبادل الدولي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات لقد قام هيكس بالتمييز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي هي:

1. التقدم المستخدم لرأس المال؛

2. التقدم المستخدم للعمل؛

3. التقدم المحايد.

وقد قدم هيكس افتراضاً يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقيق التغيير العلمي وبعده، كما يجعل التقدم العلمي وفقاً للمعايير السابقة محايداً، وبناء على هذا الافتراض فقد توصل هيكس إلى النتيجة التالية:

(إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السلعتين المنتجين مع ثبات اسعارهما | النسبية، لا بد وأن ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى)⁽¹⁾.

المحور الثالث

أدوات السياسة الاقتصادية

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة⁽²⁾ في لغة العرب مصدر لساس يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلح، وزيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي يفرض عليها امتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية والدولية، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف،

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 106، 107.

(2) السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادي للدخول في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993، ص: 15، 16.

1-تعريفات السياسة الاقتصادية:

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف⁽¹⁾، كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية"⁽²⁾، ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية⁽³⁾، وتُعرف أيضاً على أنها مجموعة توجهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبّر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال⁽⁴⁾، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.⁽⁵⁾

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف⁽⁶⁾، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

✓ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛

✓ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.⁽⁷⁾

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

وتختلف الغايات عن الأهداف، فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات، بينما الوسائل تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي فإن

(1) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 43.

(2) نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990، ص: 141.

(3) رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996، ص: 325.

(4) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006، ص: 13، 14.

(5) Jaque Muller, Economie Manuel d'application, édition Dound, Paris, 2002, p: 188.

(6) نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 441.

(7) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها⁽¹⁾.

أهداف + أدوات + زمن (4)

2-أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم (06.1)

يوضح مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية	
الأجل القصير	الأجل الطويل	المدة
استرجاع الموازنات الكلية	تكييف الهياكل	الهدف
كمية	نوعية	الأثار

Source : Jaque Muller, Economie Manuel d'application, édition Dound, Paris, 2002, p: 188.

1.2. السياسة الاقتصادية الظرفية:

كما ذكرنا سابقاً، تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

1.1.2. سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية إنكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه⁽³⁾، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية)⁽⁴⁾.

(1) وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 75، 74.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 14.

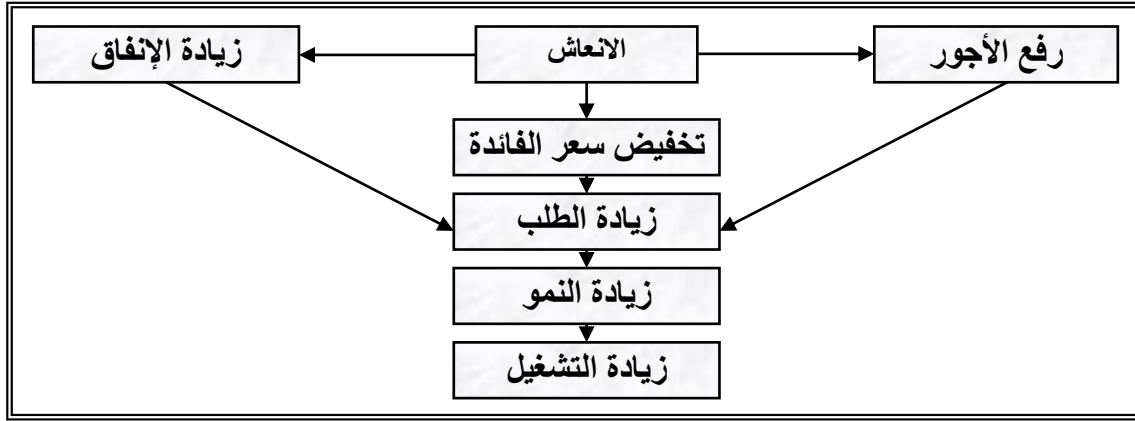
(3) عبد الله بالوناس، الاقتصاد الجزئي، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 132.

(4) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

2.1.2. سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وهي مستوحاة من الفكر الكيتيري^(*)، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

شكل رقم (1-03)

مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



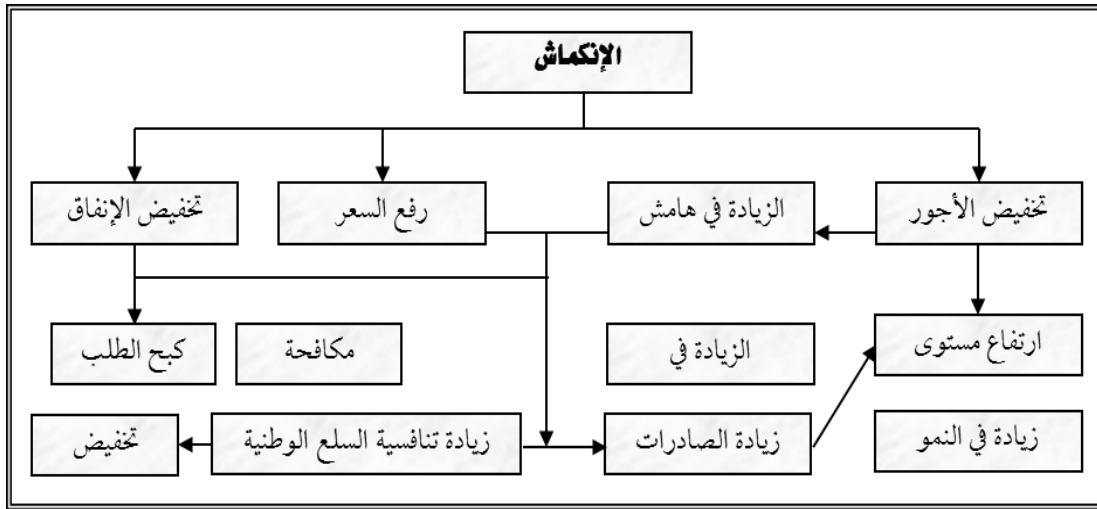
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

3.1.2. سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

شكل رقم (1.04)

مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

^(*) نقصد بالتحليل الكيتيري إسهام "جون مينار كيتير" (1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم وتفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كيتير"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكيتيرية، ومنهم على الخصوص: R.F. Kahin; E.A.G. Robinson; P.Sraffa; C.H.P. Gifford; A.F.W. Plumptre; A. Hansen J.E. Meaole; P. Samuelson J.; Hicks; ⁽¹⁾ وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33، ص: 70.



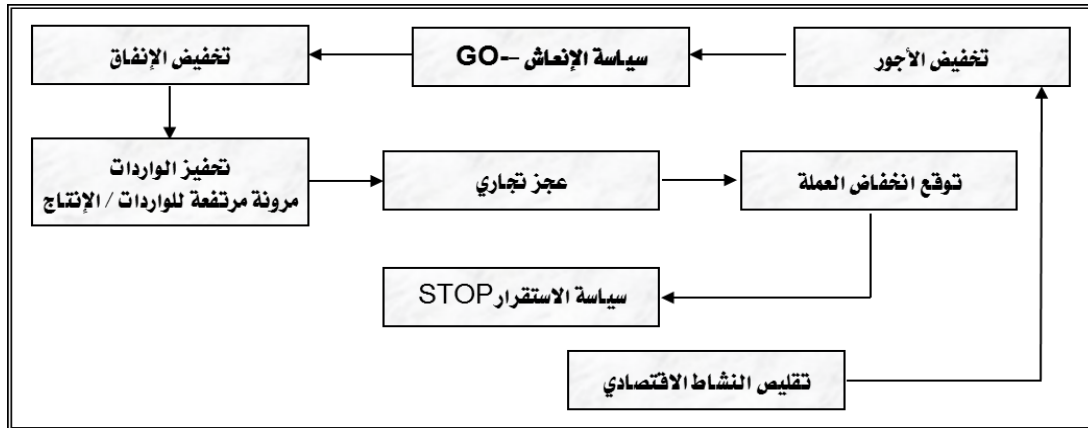
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

4.1.2. سياسة التوقف ثم الذهاب: (*) تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة

الإنعاش ثم الإنعاش حسب آلية كلاسيكية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي (1):

شكل رقم (05.1)

مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33.

2.2. السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

(*) تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

(1) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق وأن أشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.⁽¹⁾

3- أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمرجع السحري لكالدور^(*) وهي:

✓ تحقيق معدل نمو مرتفع؛

✓ محاربة البطالة وتوفير الشغل؛

✓ تحقيق التوازن الخارجي؛

✓ محاربة التضخم.

ثانياً: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية والتي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة.

وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغيير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية دفعة واحدة⁽²⁾، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي:

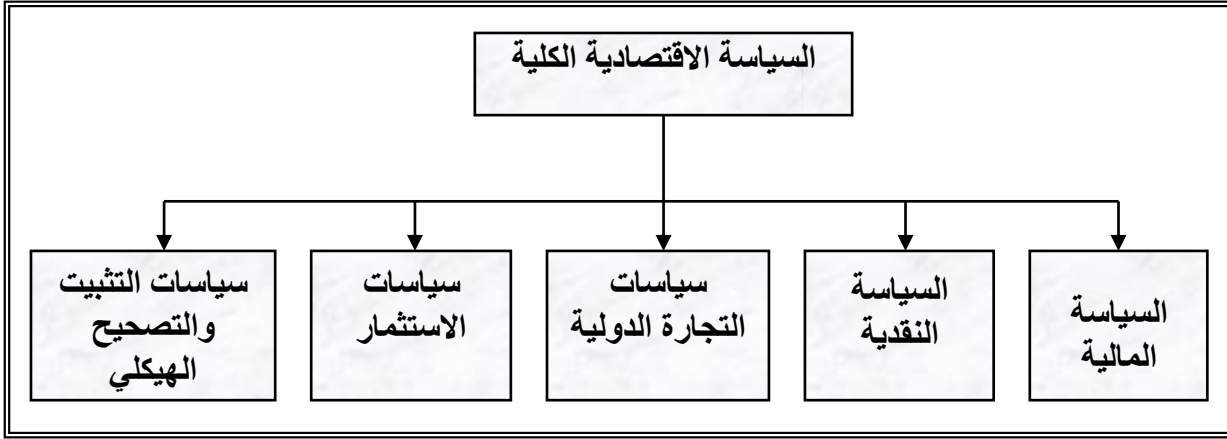
(1) عبد الله بالوناس، الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

(*) نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي " كالدور " في أربعة نقاط سماها بالمرجع السحري لـ " Kaldor "، وهي البحث عن النمو الاقتصادي؛ البحث عن التشغيل الكامل؛ البحث عن التوازن الداخلي؛ التحكم في التضخم. فالكثير من الدول النامية قامت باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالجزائر مثلا من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها كالبطالة والفقير... إلخ. قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وهذا بانتهاجها سياسة اقتصادية تخدم مصالحها ومستقبلها على حسب أولويات الإصلاح طمعا للوصول إلى النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة / الباحثة.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 227، 222.

شكل رقم (06.1)

يوضح هيكل السياسة الاقتصادية



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي"، زهراء الشرق، دون طبعة، القاهرة، 2007، ص: 229.

ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين:

أدوات السياسة النقدية.

أدوات السياسة المالية.

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

1-السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدائها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي سواء الدول المتقدمة أو النامية، إن تقدم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف... إلخ).

لذا حاولنا معرفة ماهية السياسة المالية وأدواتها.

1-1. تعريف السياسة المالية:

⁽¹⁾ أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990، ص: 241.

ولقد اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود⁽¹⁾، ويزدخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية حيث عرفها البعض على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة".

بينما عرفها البعض على أنها "استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي"⁽²⁾.

وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل بها الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.⁽³⁾

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة⁽⁴⁾، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1. أدوات السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساساً بالإجراءات والقدرات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضاً الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا تتضح الحقيقتان التاليتان:⁽⁵⁾

أ. هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999، ص: 201.

(2) محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 182.

(3) علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003، ص: 192.

(4) علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997، ص: 19.

(5) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

✓ زيادة أو إنقاص الضرائب؛

✓ زيادة أو إنقاص الإنفاق العام؛

✓ استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

ب. إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم والإنكماش ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

1-2-1. النفقات العامة:

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية.

ومع تطور طبيعة السياسة العامة من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتخذة تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.⁽¹⁾

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد هامة تسيّر عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

أ- مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي):

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة.⁽²⁾

ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم التي تمثله الدولة في النشاط الاقتصادي.⁽³⁾

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.⁽⁴⁾ ولنتناقش عناصر النفقة الثلاث (أركانها) قصد التوصل إلى تحديد مفهوم النفقة.

(1) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006، ص: 26.

(2) محمد باهر عتلم، المالية العامة وأدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998، ص: 71.

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

(4) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

ب- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جيداً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء (*) أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل: إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة. إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

✓ الانتقال إلى الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة؛

✓ انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة عن عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري)؛

✓ محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (من خلال توزيع الدخل)؛

✓ تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير نقدية.

ج- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيميها:

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو تنظيميها - ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً المشروعات العامة، فخصوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.⁽¹⁾

د- الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

(*) نعي بالسخرة والاستيلاء نفقة عامة تقوم بها الدولة بغير مقابل أو تعويض أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقداً، والآخر عينا في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي (الإعفاء من سداد قيمة إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات وتخفيض قيمتها بالنسبة لبعض موظفي الدولة)/الباحثة.

(1) Mourice Duverger, **Finances publiques**, P.U.F, Paris, 1971, p-p: 34-39.

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع والمصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.⁽¹⁾

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.⁽²⁾ وتنقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- ✓ حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)؛
- ✓ حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)؛
- ✓ حسب التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).⁽³⁾

2-2-1. الإيرادات العامة:

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولاً للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصاً أصيلاً لها.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقا، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو إثمانيّة⁽⁴⁾، وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

(1) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص: 33.

(2) سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص: 27.

(3) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 92.

(4) إبراهيم علي عبد الله، أنور العجامة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 124، 120.

✓ الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدولة)؛

✓ الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)؛

✓ الإيرادات الائتمانية (القروض العامة).

أ-الإيرادات الاقتصادية:

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: الدومين، الثمن العام.

ب-الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي تلتزم به الدولة سداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين.⁽¹⁾

ج-الإيرادات الائتمانية (القروض):⁽²⁾

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من الإيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.

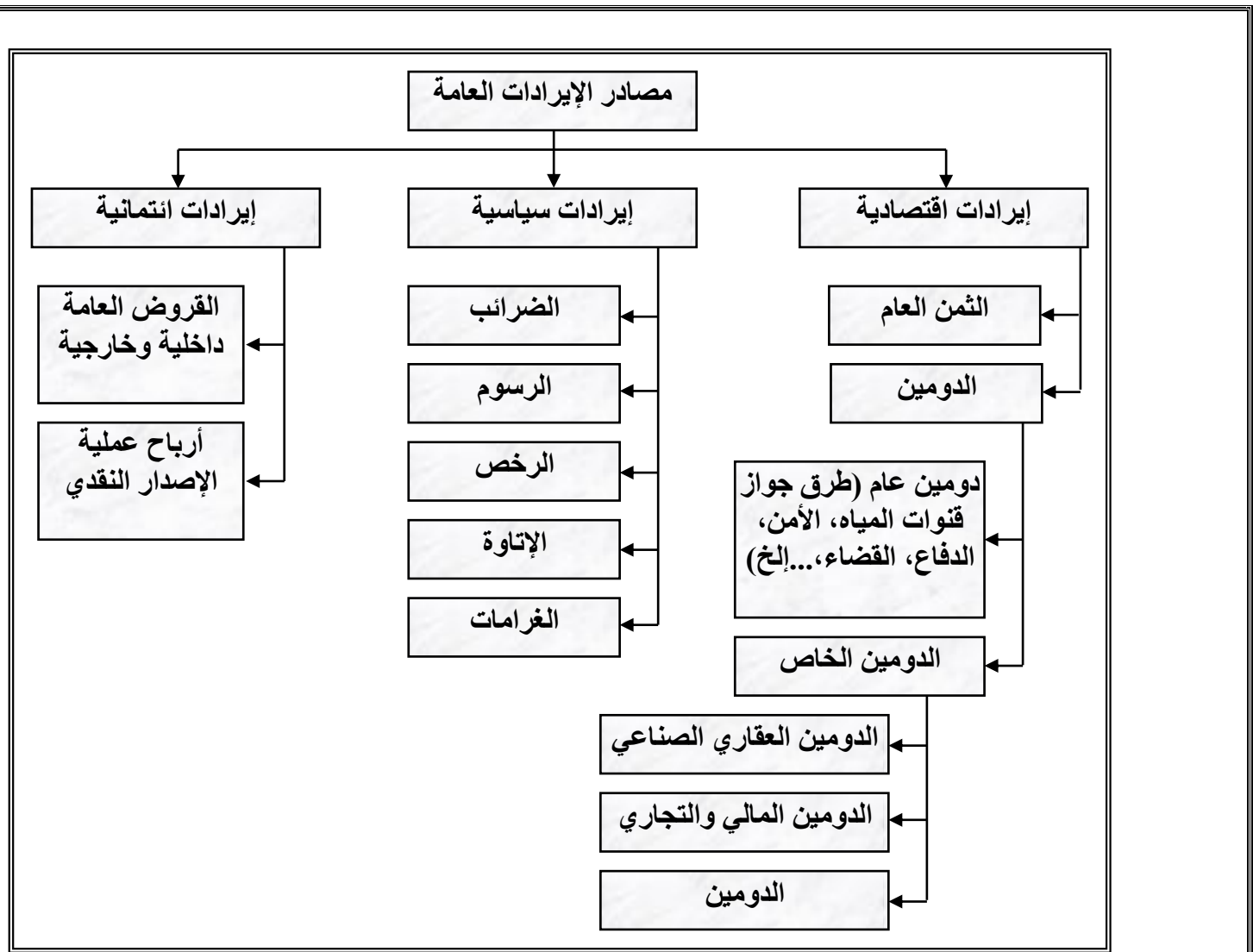
تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، ويمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (07.1)

يوضح مصادر الإيرادات العامة

(1) زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994، ص: 95.

(2) محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:ص:



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 194.

ويمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سألقة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة.

3-2-1. الموازنة العامة: (1)

لا بد قبل التصدي لموضوع الموازنة العامة من وضع الأمور في نصابها الصحيح لأن عدم توخي الدقة في المفردات قد يفضي بنا إلى أخطاء ومن هنا يجب علينا استخدام لفظة "الموازنة" بمعنى "Budget" لا الميزانية معنى "Bilan"، وإذا كان بعض الباحثين في العلوم المالية يستعملون عبارة "ميزانية الدولة" بدلاً من "موازنة الدولة" فإن ذلك الاستعمال غير الدقيق للعبارتين يؤدي إلى محذور الخلط بين الوضع الحسابي المستقبلي للقطاع الخاص والوضع الحسابي الماضي للقطاع الخاص.

فبعد التطرق إلى أدوات السياسة المالية باختصار من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن تنتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

(1) فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان، 2003، ص: 320.

عرفها "القانون الفرنسي" المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 19 يونيو 1956 عرّفت الموازنة بأنها: "الصيغة التشريحية التي تقدّر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقرّها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية".

تتمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العام لأي دولة من الدول، إذ أنها تتمثل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.⁽¹⁾

فالموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.⁽²⁾

وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيقها.

ونلخص بذلك أن الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة ما تكون سنة. ومنه فإن الموازنة العامة للدولة تستند إلى عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد.

2- السياسة النقدية:

هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحسب اعتقادهم فإن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكثيرون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي كلتا الحالتين فإنه لا بد من التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لشغلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها.

2-1. تعاريف السياسة النقدية وأهدافها

(1) مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 261.

(2) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 131.

أصبح حديثاً هدف السياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف بصفة عامة تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالطبع هذا لن يتحقق دون اللجوء إلى سياسات عمدية منشطة، وهذه السياسة قد تكون السياسة المالية، كما قد تكون السياسة النقدية وكما قد تكون السياسة التجارية أو خليط منهم. لا شك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب.

أمّا السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة، تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها وأدواتها.⁽¹⁾

2-1-1. تعريف السياسة النقدية:

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعاً في الإطار العام للاقتصاد.

بحيث اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية "بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي"⁽²⁾، كما يمكن تعريف السياسة بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة عادة بالبنك المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الائتمان المصرفي تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي"⁽³⁾.

⁽¹⁾ Christine Ammer & Dean. S. Ammer, **Dictionary of business and economy**, Macmillan publishing, New York, 1977, p: 269.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل عن السياسة النقدية، أنظر:

Carle Walsh, **Monetary and policy**, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology, 2010, pp 453-509.

⁽³⁾ ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، **علم الاقتصاد**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 353.

ويقصد بالسياسة النقدية "قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الإئتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته للتأثير على الاستثمار، وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع"⁽¹⁾. كما تعرفها بأنها "دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية"⁽²⁾، كما تعرف أيضاً على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، وتشمل السياسة النقدية على "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁽³⁾.

يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تصنعها السلطات النقدية بما تكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

2-1-2. أهداف السياسة النقدية:

إنّ السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، ونجد من أهم هذه الأهداف:

- استقرار المستوى العام للأسعار أي تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً وخارجياً؛⁽⁴⁾
- تحقيق التنمية الاقتصادية، أي توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الإئتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه؛⁽⁵⁾

(1) عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998، ص: 291، 290.

(2) أحمد فريد وسهير محمد، السياسة النقدية، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص: 39-40.

(3) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص: 86.

(4) مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007، ص: 63.

(5) العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

- تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية المصرفية؛
- بحيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، وهنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية التي تسعى لتحقيقها؛
- التوازن في ميزان المدفوعات أي تعالج السياسة النقدية الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة؛
- المساهمة في تخفيض هدف التوظيف الكامل وتشارك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.⁽¹⁾
- تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية من خلال تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية والنقدية أو التي تعمل على تحفيز المدخرات، وتحويلها إلى الاستثمارات الإنتاجية، ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية والتي ينفذها البنك المركزي، كون الأسواق المالية تعكس الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.⁽²⁾
- الحفاظ على أسعار الفائدة مستمرة، ودون تذبذب وذلك بهدف تدعيم التخطيط الاقتصادي المستقبلي.
- ويلاحظ أن جميع هذه الأهداف تشكل وحدة واحدة متكاملة من الخيارات المتاحة أمام السلطة النقدية (البنك المركزي) لتحقيق أهدافها.

2-2. أدوات السياسة النقدية

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الإئتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره ص: 97.

(2) محمد رفعت طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثناء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 357.

الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد، والتي تحدد بـ أدوات الرقابة الكمية، أدوات الرقابة النوعية وأدوات الرقابة المباشرة.

1-2-2. أدوات الرقابة الكمية: (1)

أ. الرقابة الكمية: ونقصد بالرقابة الكمية رقابة البنك المركزي على كمية أو حجم الإئتمان المصرفي، إذ يمكن له أن يؤثر في هذه الكمية من خلال أدواته المتاحة وهذه الأدوات هي:

• سياسة إعادة معدل الخصم: معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية، وبالتالي يلجأ البنك المركزي إلى الحد من الإئتمان لدى البنوك التجارية⁽²⁾، ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية إحدى الوسيلتين:

أ- تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية.

ب- تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الإقراض من البنك المركزي فتغير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام، مما يؤثر على حجم الإئتمان.⁽³⁾

وهناك الكثير من الاقتصاديين يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الإنكماشية والأهداف التوسعية.

ويعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة.

• عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، وفي مقدمتها السندات الحكومية ذات الآجال الزمنية المختلفة أو حتى شراء وبيع العملات الأجنبية

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010، ص: 355.

(2) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 122.

(3) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

(الدولية) أو الذهب في أحيان معينة⁽¹⁾، فقد إعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية (استعمالاً خاصة للدول المتقدمة) في التأثير على المعروض النقدي⁽²⁾، وتعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الإئتمان وخلق نقود الودائع، إذ أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تزيد أو تخفض من هذه الاحتياطات تبعاً لشراء أو بيع البنك المركزي للأوراق المالية، هذا البيع أو الشراء يرتبط بدوره بطبيعة الأحوال الاقتصادية السائدة فيما إذا كانت أحوال كساد أو تضخم.⁽³⁾

فأثناء التضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات إلى المصارف التجارية وهو بذلك يسحب جزء من احتياطاتها النقدية الموجهة للإقراض بقدر يساوي المبلغ المدفوع من المصارف التجارية لقاء شرائها لهذه الأوراق المالية، وبالتالي تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الإئتمان وهذا ما يهدف إليه البنك المركزي أثناء التضخم.

أما أثناء الكساد الاقتصادي فإن البنك المركزي يبادر إلى شراء الأوراق المالية التي سبق وأن باعها إلى المصارف التجارية، وشرائه للأوراق سيضيف إلى الاحتياطات النقدية المتاحة لأغراض الإقراض وبذلك يساعد المصارف التجارية على التوسع في منح الإئتمان المصرفي وصولاً إلى تحقيق الرواج الاقتصادي.

• تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدم للرقابة على الإئتمان والذي بدوره يؤثر على عرض النقود، وهذه النسبة يفرضها البنك المركزي على الودائع الجارية والأجلة، قد تصل إلى 30% وفقاً للأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المعني، وهذه النسب يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يحصل مقابلها على فائدة، ومن الواضح أن تغيير هذه النسب يؤثر بشكل مباشر على ما سيتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سيؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.⁽⁴⁾

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الإنكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الإئتمان.⁽⁵⁾

2-2-2. أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) والأدوات المباشرة:

(1) ناظم محمد نور الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص: 356.

(2) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

(4) محمد رفعت طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 359.

(5) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الإئتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والإنكماش⁽¹⁾، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو الإنقطاعات المهمة في الاقتصاد التي تعيق نموها ضالة الموارد المالية المتاحة والحد من إنتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الإستهلاكية والمضاربات⁽²⁾. ومن أهم هذه الأدوات:

- **السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.
- **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.
- **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.
- **الإقناع الأدبي:** وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته⁽³⁾.
- **التوجيهات والأوامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الإئتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل؛ أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض⁽⁴⁾.

(1) يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر، ص: 250.

(2) غازي عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986، ص: 140.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية مرجع سبق ذكره، ص: 129-130.

(4) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص: 185-186.

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها، أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض واستثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، وكذلك سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يتمتع على البنوك التجارية استثمار أموالها فيها، وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع الكيترية معينة من القروض والاستثمارات.⁽¹⁾

• الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة، وكان "البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعية من قبله.⁽²⁾

• الإجراءات العقابية: إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمداداتها بالاحتياطيات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.⁽³⁾

3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش

يشير أنصار السياسة النقدية (النقديون) إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم^(*) التي يعاني منها الاقتصاد القومي أو حالة الإنكماش وهي عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً.

1-3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم:⁽⁴⁾

حيث تقوم البنوك التجارية المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الائتمان، ويقل خلق النقود، فينخفض عرض النقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الإنخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم، ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود

(1) محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ، ص: 315.

(2) غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

(3) يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

(*) باعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية./الباحثة

(4) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 112. ولمزيد من

التفاصيل أنظر: بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 157-159.

وبالتالي انخفاض عرض النقود (المعروض النقدي)، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الإئتمان، يتم أيضاً رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت للنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي، والتوظيف أو العمالة.

ويعتقد النقديون أيضاً أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

2-3-2. السياسة النقدية وعلاج الإنكماش: (1)

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي، ويزداد رصيدها لدى الأخير، ونتيجة لذلك فإن المقدار البنوك التجارية على خلف الإئتمان، وخلق النقود فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الإنكماش ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي فهذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الإنكماش.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الإنكماش هو زيادة الاتجاه نحو خفض أدوات نقدية، وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

3-السياسة الاستثمارية:

3-1-التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص. 113-114.

ينطوي مفهوم سياسات الاستثمار على أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة). في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة".

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى سياسات الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة*.

ومن هذين التعريفين تتضح مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها:

1- أن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولا بد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.

2- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه⁽¹⁾.

3- أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة.

4- أن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع السياسات الاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله.

5- أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

6- أن سياسات الاستثمار لا بد أن تكون تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

* وقد يراها البعض بالمعنى الضيق أنها تنصرف إلى السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار. انظر في ذلك د/ سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي بالاشتراك مع الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، الكويت 1989 ص 26.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

7- أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى القومي تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة. من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق هدف التوظيف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع كله غالباً.

8- أن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالباً في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظيف الكامل، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

2-3- العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار

لعل من الضروري الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة وغط الاستثمار على المستوى القومي يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في الاعتبار ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، وأهم هذه العوامل بإيجاز شديد هي:

1- هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة.

2- الادخار القومي والعوامل المؤثرة فيه وأهمها⁽¹⁾:

- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛
- التغيير في الأنماط الاستهلاكية ومعدلات الاستهلاك؛
- السلوك الإذخاري والنواحي الإجتماعية السائدة والقيم؛
- حالة الاقتصاد القومي (الوطني) من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛
- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة؛
- هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

3-3- نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 181-182.

وبالإضافة إلى كل ذلك على صانعي سياسات الاستثمار دراسة العوامل المفسرة لدالة الاستثمار، أو فيما يعرف بنظريات الاستثمار، حيث توجد العديد من النظريات في هذا المجال يمكن الإشارة إليها دون الدخول في تفاصيل على النحو التالي¹:

1- النظرية الكينزية التي تشير إلى أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، ومن ثم في الكفاية الحدية للاستثمار، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية بعد ذلك أن الاستثمار يعتبر أقل حساسية نسبية للتغيرات في سعر الفائدة.

2- نظرية المعجل للاستثمار التي ترى أن التغيرات في الاستثمار دالة في التغيرات في الناتج فإذا ازداد الناتج ازداد الاستثمار، والمقصود هنا بالاستثمار هو الاستثمار الصافي؛ الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقصة مخصصات الإهلاك. وقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات أهمها أنها تفسر الاستثمار الصافي وليس الاستثمار الإجمالي ولأغراض كثيرة من بينها مستوى الطلب الكلي؛ ولذلك فإن الاستثمار الإجمالي هو التعبير المناسب. وأنها تفترض نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج رغم وجود إمكانية إحلال العمل محل رأس المال.

3- نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار؛ والتي ترى أن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح؛ فالاستثمار يأتي من وجود أرباح محتجزة"، ومخصصات الإهلاك. وهكذا...⁽²⁾

4- النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار؛ حيث نرى أن الاستثمار يتحدد بأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، وأن أسعار خدمات رأس المال تعتمد بدورها على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال. ومن ثم فإن التغير في الناتج أو أسعار خدمات رأس المال بالنسبة للأسعار الناتج - يغير رقم الاستثمار المطلوب. وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخل الشخصية، تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي. وهذه النظرية على خلاف نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية، فإنها تظهر أن سعر الفائدة يعتبر محددة للاستثمار.

وهكذا تتضح العلاقة بين نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار فبناء على العامل أو العوامل التي تبرزها نظرية الاستثمار تبني سياسات الاستثمار واتجاهاتها حيث يلاحظ من التحليل السابق:

أنه بناء على اختلاف المعجل والأرصدة الداخلية للاستثمار في محددات الاستثمار، فإنهما يختلفان أيضا فيما يتعلق بسياسات الاستثمار وتوجهاتها. وإذا فرضنا أن د. صانعي سياسات الاستثمار يرغبون في تصميم برامج لزيادة الاستثمار، فإنه طبق لنظرية الأرصدة الداخلية فإن السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح مباشرة من المحتمل أن تكون أكثر فعالية. وتتضمن هذه السياسات تخفيضات في معدل الضرائب

1 - مايكل أبديمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 175 - 185

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 182، 183.

على دخول الشركات، ويسمح للضريبة على القروض الاستثمارية بأن تكون أداة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمشروعات. ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الإنفاق العام (الحكومي) أو التخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل الشخصي سوف لا تؤثر مباشرة على الأرباح ومن ثم لا تؤثر على الاستثمار وإلى الحد الذي يزيد إليه الناتج - استجابة للزيادة في الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب - تزداد الأرباح، وهكذا يكون هناك تأثير غير مباشر على الاستثمارات. وعلى العكس في ظل نظرية معجل الاستثمار، فإن السياسات التي تصمم للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الأرصدة الداخلية سوف تكون سياسات غير فعالة. وعلى سبيل المثال فإن تخفيض معدل الضرائب على الشركات لن يكون له إلا تأثير قليلا أو لا يؤثر مطلقا في الاستثمار، لأنه في ظل نظرية المعجل يعتمد على الناتج وليس على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة.

ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخل الشخصية سوف تنجح في تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج. ولأن النظرية التقليدية للاستثمار تجمع بين العوامل المحددة للاستثمار في النظريات السابقة تقريبا مع وجود تغيرات أو متغيرات إضافية، فإن سياسات الاستثمار بناء على تلك النظرية يمكن أن تختلف⁽¹⁾.

فكما في حالة نظرية المعجل فإن الناتج هو أحد محددات الاستثمار، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخل الشخصية تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج. وكما في حالة نظرية الأرصدة الداخلية فإن المعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال تعتبر هامة. ومع ذلك فإنه طبقا للنظرية التقليدية الحديثة فإن الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال وليس بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة. وإلى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على الاستثمار.

وبخلاف كل من نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية، فإن سعر الفائدة يعتبر مجددا للاستثمار، وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير الاستثمار، ولم تكن هذه هي الحالة فيما يتعلق بنظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية.

ولعل هذا التحليل يعني أن النموذج التقليدي والحديث يعتبر نظرية ملائمة لتفسير السلوك الاستثماري أو لتغيير دالة الاستثمار حيث يتضمن كل من الناتج و أسعار خدمات رأس المال كمحددتين للاستثمار، بالإضافة إلى أن سياسات الاستثمار لا بد أن تبني أيضا على الدراسات التطبيقية لاختبار باقي

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 184، 185.

نظريات الاستثمار ، فقد يظهر أهمية أحد العوامل الأخرى المحددة للاستثمار ، أو قد يظهر عامل جديد مثل متغيرات التمويل الخارجي أو غيرها) وتصمم سياسات الاستثمار التي يمكن اتباعها بناء على كل ذلك.

4-3- العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي

حيث إنه من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه ، ويتم الربط بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار القومي، من خلال ما يطلق عليه "التخطيط التأشيري (ه) أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار . . ويلاحظ أنه إذا كانت أهداف سياسات الاستثمار (الأهداف الاقتصادية لأي مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة القومية، وتحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها⁽¹⁾).

فإن تقييم الاستثمار على المستوى القومي بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف، وبالتالي لكل هدف وزن معين وبناء على ذلك فإن لكل معيار أفضلية معينة تختلف من اقتصاد دولة إلى اقتصاد دولة أخرى، بل للاقتصاد القومي الواحد من مرحلة لأخرى.

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن هذا لا يعني تجاهل معايير تقييم الاستثمار على مستوى المشروع التي سبق مناقشتها)، بل إن كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معايير التي تتفق مع أهداف المشروع، وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوى القومي أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد القومي ، من خلال إعطاء أوزان معينة للمعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى القومي.

ولإيضاح العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي (وجهة نظر المجتمع والاقتصاد القومي) يمكن التعليق على كيفية تطبيق ثلاثة معايير فقط على النحو الذي يوضحه التحليل التالي:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

1-4- معيار القيمة المضافة: ويقصد به مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار في تحقيق إضافة هامة إلى الدخل القومي، ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره الافتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في المجتمع عبر تلك السنوات، مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة المضافة تحسب بالطرق التي جاءت بها المحاسبة الاقتصادية أو المحاسبة القومية، أي بإحدى الطريقتين التاليتين:

طريقة عوائد عناصر الإنتاج: وذلك بجمع قيمة ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج في المشروع وبالتالي فإن القيمة المضافة = الأجور + الإيجار + الفائدة + الربح.

طريقة الناتج: وتأخذ الصورة التالية:

القيمة المضافة = الإنتاج بسعر السوق - مستلزمات الإنتاج وبصورة أكثر تفضيلاً تكون:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق - مستلزمات الإنتاج + الإهلاك) + الضرائب (-) الإعانات.

ويتم بعد ذلك حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي):

$$\text{معيار القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع (في كل سنة من العمر الافتراضي)}}{\text{القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)}} \times 100\%$$

كلما زادت النسبة كلما ساهم المشروع بصورة أكبر في القيمة المضافة الإجمالية، ويحقق هدف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

2-4- معيار التوظيف: ويهتم هذا المعيار بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي يوظفه المشروع ولذلك فإن تطبيق هذا المعيار يتطلب توافر عدد من البيانات هي:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع؛
- عدد العمالة الوطنية في المشروع؛
- عدد العمالة الأجنبية في المشروع؛
- إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع في العام.

ومن هذه البيانات يمكن تقدير:

- نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية في السنة؛
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ويتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظيف كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع الاستثماري، كلما ارتفع متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية التي سوف يدفعها المشروع للعاملين فيه سنويا طوال العمر الافتراضي.

3-4- معيار دعم ميزان المدفوعات: ويقاس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات، ومدى مساهمته في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال الصيغة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المدفوعات =
الصادرات السلعية (الخدمية) + المتحصلات من النقد الأجنبي - الواردات السلعية (الخدمية)
+ المدفوعات من النقد الأجنبي).

فإذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات. أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر إيجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات.

ويلاحظ هنا في هذا المجال أن هذا المعيار قد يطبق بشكل جزئي في الدول التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري والذي يسبب اختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات، ومن منطلق اهتمام سياسات الاستثمار بعلاج هذا العجز لما يحمله من اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات يأخذ الصورة التالية:

أثر المشروع على الميزان التجاري = الصادرات السلعية للمشروع - الواردات السلعية للمشروع.

فإذا كانت النتيجة سالبة للمشروع أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات لأنه يعمق الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع يكون له أثر إيجابي تجاه تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات وبالتالي يعالج الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

5- السياسة التجارية:

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل أساساً في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية⁽¹⁾.

وسنتطرق إلى تفصيل أكثر في السياسات التجارية في المبحث القادم.

(1) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

المحور الرابع: السياسة التجارية

تهدف السياسة التجارية إلى استعمال جملة الأدوات والوسائل سواء من أجل التشجيع على الاستثمار وجلبه أو بقصد تطبيق سياسة الحماية، فهي خيارات متاحة أمام الدول تتحدد من خلالها العلاقة مع الخارج، ويكون ذلك عن طريق إصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات لوضعها حيز التنفيذ. وفي هذا المبحث حاولنا توضيح ماهية السياسة التجارية، أدواتها وتدخلها في معالجة عجز ميزان المدفوعات.

أولاً: ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها

قد حققت دول العالم تطورات كبيرة خلال سنوات القرن التاسع عشر نتيجة لتطور حرية التجارة وانتقال العمل ورأس المال، حيث لم تكن في تلك الفترة أي قيود على التبادل التجاري بين الدول، فيتم حصول الأفراد على السلع من مصادرها الطبيعية كما اتجهت رؤوس الأموال هي أيضاً إلى الأماكن التي يزداد فيها الطلب عليهم، إلا أنه منذ بداية 1914 تغيرت تلك السياسات، حيث أخذت تجارة الصادرات أيضاً لبعض الإجراءات والقيود أيضاً تبعاً لطبيعة السلعة وسياسة كل دولة في إتخاذ مثل تلك الإجراءات، فقد تم تحديد حركة الهجرة وحركة انتقال رؤوس الأموال بما في ذلك الأموال التي يحق للأفراد إخراجها وإدخالها عند السفر وذلك ضمن نطاق السياسة التجارية وضعت الدول لتنظيم التبادل السلمي وانتقال العمالة وحركة رؤوس الأموال، وهي سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية أي حماية الإنتاج الوطني المحلي.

ففي مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر^(*)، وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق والذين جاءوا بعده^(**) ثم عادت لتنشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة تتخذ من السياسة الحماية سبيلاً لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية لتعزيز العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من دول العالم أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا سنة 1947، والتي عقد في إطارها ثماني جولات من أجل العودة إلى سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة أخرى، كان آخرها جولة أورغواي التي تم التوقيع

(*) هذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، والسبيل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن واردتها على الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات لزيادة الصادرات والحد من الواردات، أي إتخاذ تدابير حماية/الباحثة.
(**) يرجع الاهتمام بسياسة حرية التجارة الدولية إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل من الدولة وترك الأفراد أحراراً فيما يفعلون/الباحثة.

علمها في مراكش سنة 1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في يناير 1995، وأن حوالي 117 دولة على استعداد للتحويل نحو سياسة حرية التجارة الدولية لتسود تلك السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و6 سنوات للدول الأخرى⁽¹⁾، وبعض الجوانب الأخرى، مع الإشارة إلى أن التحويل نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي لأن الصيغة الأكثر واقعية هو المزج بسياسة حرية التجارة الدولية، لهذا سيتم بيان مفهوم السياسة التجارية من خلال تعريفها، أنواعها أهدافها، وأدواتها.

1- تعريف السياسة التجارية:

"يقصد بالسياسة التجارية في مجال الاقتصاد الدولي مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة"⁽²⁾، وعادة يُعد الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي القومي، والواقع أن السياسة التجارية ليست إلا واحد، إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، لذلك تعمل الدول على إجراء تنسيق لهذه السياسات حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، وتختلف السياسة التجارية من دولة إلى أخرى باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدولة المتقدمة غيرها في الدول النامية أو الأقل نمواً، فلكل دولة أهداف اقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها السياسة الاقتصادية التي تُطبق في مجال التجارة الدولية ويقصد بها "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الدولية تحقيقاً لأهداف معينة"⁽³⁾.

كما أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم. وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"⁽⁴⁾.

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

(2) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

(3) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 229.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية أخرى، مثل القضاء على البطالة، والإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

وفي حقيقة الأمر، لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الدولية إلا ضمن إطار متناسق ومتكامل من السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة.⁽¹⁾ ونظراً لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، فإن سياسة التجارة الدولية تختلف في الدول التي تؤمن بمركزية القرار، عنها في الدول المتقدمة صناعياً، بالإضافة إلى اختلافها من حيث المضمون والأهداف في الدول النامية.

2. أنواع السياسات التجارية:

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

2-1-1- السياسة التجارية الحرة:

يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

وتسمى أيضا السياسة التجارية التحريرية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية، وانتعشت مع أفكار آدم سميث وريكاردو وغيرهما، والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً ويحق للأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحراره فيما يفعلون.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة⁽²⁾.

ويمكن القول إن بدايات هذا القرن ستشهد سيادة حرية التجارة الدولية مع انتهاء مهلة العشر سنوات التي أعطتها الجات ومنظمة التجارة العالمية للدول النامية لتوفيق أوضاعها، واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي فيها، والتي تعمل كلها على تحرير التجارة الدولية ليعيش العالم في ظل سياسة الحرية

⁽¹⁾ يوسف بيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزئية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007، ص: 34.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

التجارية، ويسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية العديد من الحجج المعضدة لموقفهم لعل من أهمها:

1- إن حرية التجارة الدولية، تسمح لكل دولة بأن تخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة للإنتاج هذه السلعة، بل إن إنتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين محل التبادل. ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

2- لا تستطيع الدول المتمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني في إنتاجها من قصور نسبي.

3- تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل. فسياسة حرية التجارة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة.

4- منع الاحتكارات، وهي حجة تعتبر امتدادا للحجة السابقة، فإذا وجدت الحماية فإن كثير من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها وإلى المستهلكين مهما ساءت جودتها، وبالتالي يعمل الاحتكار على الإسراف في استخدام الموارد، واستغلال المستهلك، مما يسبب أضرارا للاقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية معا.

5- إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية بين دول العالم، نتيجة لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية، أما سياسة الحماية فهي تؤدي إلى نقص وانخفاض في التجارة الدولية⁽¹⁾.

6- تشجيع التنافس الدولي، بما تحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج، وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

ذلك لأن قيام أي دولة بفرض القيود على وارداتها وتشجيع صادراتها سوف يؤدي إلى اتباع الدول الأخرى سياسة المثل مما يخفض من حجم التبادل التجاري الدولي

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 134-135.

7-يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف المتبادل التجاري الدولي، ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية.

8-يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

9-تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة: من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

10-إن اتباع سياسة حرية التجارة الدولية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.

وهكذا وفي إطار كل تلك الحجج وغيرها، بدأت تسود في عالم اليوم والغد، سياسة حرية التجارة الدولية في إطار اقتناع كثير من دول العالم أن تحرير التجارة الدولية من القيود هو السبيل إلى انتعاش التبادل الدولي ، وزيادة الدخل القومي لكل دول العالم ، وزيادة الرفاهية الاقتصادية ، وأن على كافة الدول الحد من القيود وتوفير الحرية وتحرير التجارة الدولية في ظل التحول من السياسة الحمائية والقيود التعريفية وغير التعريفية إلى الحرية التجارية ، وفي إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية التي شملت كل المعاملات في التجارة الدولية تقريبا للتحول إلى اقتصاد دولي تنافسي يعتمد على التعامل بناء على الميزة النسبية والتنافسية وتقليل القيود على التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن ، ومن المنتظر أن يستكمل هذا التحول بداية من عام 2004⁽¹⁾ .

2-2-السياسة التجارية الحمائية:

يُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية.

إن التساؤل عن أنجع وأفضل السياستين الحمائية التي تعطي إمكانية تطوير الصناعات الوطنية، أم الحرة التي تكمن بطريقة مباشرة من مقارنة نفقات الإنتاج الوطنية بالدولية⁽²⁾.

تساوياً يُطرح من قرون عديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، والدراسات التي تمت في هذا السياق والتي بحثت عن السياسة التجارية المطبقة خلال مختلف الفترات التاريخية، انتهت إلى أن السياسة التجارية كانت متقلبة من الحماية إلى الحرية أو العكس، واتخذت درجات مختلفة بين الأولى والثانية ولم تطبق، ولا مرة واحدة بصورتها المطلقة. فمثلاً الفترة الممتدة من الخمسينات إلى الستينات تميزت

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

(2) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

بالانتقال من الحماية إلى الحرية، ولكن ببداية سنوات السبعينات عادت لحماية السوق الداخلية من المنافسة الدولية.

تطور الحماية عبر السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية:

* الحماية الانتقائية: وهي الحماية الموجهة نحو دول معينة.

* الحماية القطاعية: وهي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات.

* الحماية الجماعية: وهي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية وموجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أو المجموعة.

سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجود اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية الغالبية المجتمع

كما انه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

1- حجة قواعد التبادل⁽¹⁾: وهي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل تكلفة - عائد - ، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات و عادة ما تكون، في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، الفوائد التي تحنها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي⁽²⁾.

لكن رفع أكبر لهذه الرسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الآثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل، ويكفي أن نعتبر أن هنالك رسما مانعا سيعيق أي تبادل بين الدول.

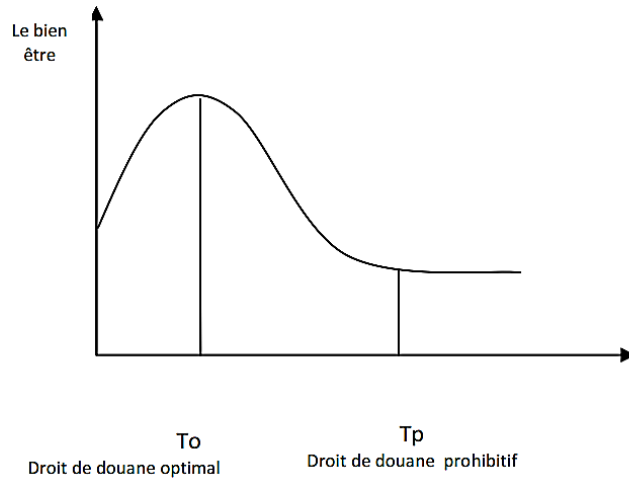
فانطلاقا من مستوى رسم جمركي Tp فإن الدولة ستصبح في حالة منع لدخول الواردات، وبالتالي ستفقد أية فائدة كانت ستجنيها من التبادل الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1.08):

(1) Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson education-France, 20(8), pp 217 218.

(2) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

يوضح الرسم الجمركي الأمثل



Source: Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson éducation-France, 2006, p 217.

وكما هو موضح في الشكل فإن العلاقة بين مستوى الرفاهية $le\ bien\ être$ والرسوم الجمركية هي طردية في تصاعد مستمر، إلى غاية الوصول إلى مستوى معين (T_0) من الرسوم يسمى الرسم الجمركي الأمثل $le\ droit\ de\ douane\ optimal$ والذي يعظم مستوى الرفاهية، ثم عكسية (أي كلما زاد الرسم نقص مستوى الرفاهية ولكن ليس مائعا للواردات) إلى غاية الوصول إلى مستوى معين يسمى بالرسم المانع $le\ droit\ de\ douane\ prohibitif$ ، في حالة الدول الكبرى فإن T_0 هو دائما أكبر من 0، لكن أقل من الرسم المانع T_p الذي يلغي جميع الواردات في حال تطبيقه⁽¹⁾.

وفي الحالات التصديرية، فإنه إذا اعتبرنا بأن تدعيم الصادرات والمصدرين سيخل بشروط التبادل وبالتالي ينعكس سلبا على مستوى الرفاهية، لذلك فإن السياسة المثالية تقتضي فرض رسوم على الصادرات، أي ما يسمى بفرض دعم سلبي، وكما هو الشأن بالنسبة للرسم الجمركي المثالي فإن الضريبة المثالية على الصادرات تكون دائما ايجابية (أكبر من الصفر) بالنسبة للدول الكبرى وأقل من الضريبة المائعة، والتي تلغي اندماج الصادرات المحلية في الاقتصاد العالمي. إن هذه السياسة $l'impôt\ optional$ مشبعة خاصة من طرف العديد من الدول البترولية والتي هي محتكرة للسوق العالمية، بهدف رفع أسعار البترول في الأسواق العالمية⁽²⁾.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

(1) فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

(2) محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلاً على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب ايجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.⁽¹⁾

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضاً إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيداً عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسية على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظراً للميزة التي ستمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول.

3. أهداف سياسات التجارة الدولية:

إنّ التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، وكهدف من أهداف السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ويمكن القول إن هدف التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم يحمل فائضاً، أم يعاني من العجز.

وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية، وتقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية.⁽²⁾

3-1- الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق موارد للخزانة العامة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق؛
- حماية الصناعة الوليدة؛

(1) السيد محمد احمد السرينتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

(2) أنظر تفاصيل ذلك:

-جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992، ص 155-158.

-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص 126-130.

-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 233-240.

- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الدولية.

2-3- الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة.⁽¹⁾

3-3- الأهداف السياسية والاستراتيجية

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية وخصوصاً في فترات الأزمات والحروب؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصاً الأمن الغذائي.⁽²⁾

4- أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الدولية الدولية لأي بلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين: أدوات السياسة التجارية الحمائية وأدوات سياسة حرية التجارة الدولية.

1-4. أدوات السياسة التجارية الحمائية:

يجب التفرقة بين الأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية الحمائية، والأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية التحريرية أو سياسة حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن تناول أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية.

- نظام الرسوم الجمركية:⁽³⁾ وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولاً للدولة أو خروجاً منها.
- الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف: وهو احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيوداً تنظم التعاون في النقد الأجنبي، وهذا ما يعني أن هيمنة الدولة على سوق الصرف

(1) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 238-239.

(2) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014، ص 17.

(3) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

الأجنبي، لذا فالدولة هي الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراءه إلا من البنك المركزي.

• **إعانات التصدير والإغراق:** (*) تعتبر إعانات التصدير هي إحدى أدوات الرقابة على التجارة الدولية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية. أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية سعر يقل عن السعر التي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية.⁽¹⁾

• **إتفاقية التجارة والدفع:** وهي إتفاقية انتشرت بعد الكساد العالمي الكبير، وكانت نتيجة حتمية لنقص الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقاً لإتفاقية الدفع بنظام المقاصة، أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني لعمليات التبادل التجاري الدولي.

• **إتجار الدولة:** يهدف إلى تنظيم تسويق الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، هذا في مجال الصادرات، أما في مجال الواردات فتهدف إلى سد احتياجات البلاد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية، سواء سلع استهلاكية أو رأسمالية، ومن مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.⁽²⁾

• **الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون هذا الحظر مؤقتاً أو دائماً وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها الدولة كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة. وقد تكون الأسباب سياسية عندما تمتنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

(*) وهناك ثلاث أنواع للإغراق:

- الإغراق العارض (Sporadique): يفسر على أنه يحدث لظروف استثنائية كالرغبة في التخلص من المخزون الراكد من سلعة معينة، فتباع في الأسواق الخارجية بثمن منخفض لتصريفها والتخلص منها، ويحدث هذا عادة عندما يكون هناك خطأ في تقدير الطاقة الاستهلاكية للسوق المحلية.

-الإغراق المفترس (Pridateur): هو عبارة عن تخفيض مؤقت لأسعار السلعة المصدرة غايته إضعاف المنافسين وإخراجهم من السوق أو منع دخولهم لكي تنفرد الشركة بهذه الأسواق وتتمتع بعد ذلك بقوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار عالية على منتجاتها.

-الإغراق الدائم (Persitant): يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية/الباحثة.

(1) فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

ولا يعتبر المنع نظاماً للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والخدمات غير الممنوعة دولياً، وهذا الشكل يمثل المنع تهديداً للتجارة الدولية.⁽¹⁾

• نظام الحصص وتراخيص الاستيراد: يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعاً.⁽²⁾

2-4. أدوات سياسة حرية التجارة الدولية:⁽³⁾

قد تحولت معظم دول العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية وإلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من دول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة مختلفة بشكل كبير عن الأدوات التي كانت تنفذ في ظل مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية.

• إزالة القيود الكمية المباشرة: حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكمل يسعى إلى إزالتها.

• حوافز التصدير: وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات.

• إقامة المناطق الحرة: تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، إلا فيما ينص عليه قانون عليه إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية وبالتالي تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية.⁽⁴⁾

(1) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص: 128.

(2) أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006، ص: 121-122.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 152-153.

5-أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الدولية

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تحارها الدولية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1-5-الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات. ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:⁽¹⁾

على أساس كيفية التقدير: يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية، رسوم نوعية ورسوم مركبة، وأخيرا رسوم اسمية.

أ-الرسوم القيمية: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات، وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات

ب-الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة.

ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلًا على السلع المنحطة، وخفيفًا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية

ج-الرسوم المركبة: فهي تتضمن رسما قيميا معينًا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

د-الرسوم الإسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الدولية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

⁽¹⁾ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 129-130.

حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية:

✓ الرسوم المالية: فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

✓ الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الدولية

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا، من تغذية الخزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة، أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا. أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية. غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعا فهو يؤدي إلى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب على السلعة مرنا.

2-5- الإعانات والدعم

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية. وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن يجلبه من أضرار لباقي الدول.

لكن تحت البنود الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن بعض الدعم في صورة تطبيق أسعار محلية منخفضة عما هو سائد في بقية العالم خاصة بالنسبة للمحروقات، لا يعتبر مسموحا به، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يسمح الأعضاء المنظمة بدعم صادراتها، مع وجود استثناءات خاصة بالدول الضعيفة اقتصاديا والتي لا يتجاوز مستوى الدخل الفردي جما 1000 دولار سنويا.⁽¹⁾

ويمكن أن تصنف هذه الإعانات المحتملة إلى:⁽²⁾

1- الإعانات المباشرة: وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم بعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج، وهو ما تفعله الآن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بعدد في الحفاظ على استمرارهم في النشاط وبحاجة المنافسة الدولية.

(1) Murray Gibbs, trade policy, United Nations, department of economic and social affairs (UNDESA), New York, 2007, p 26

(2) رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1991، ص22.

2-الإعانات غير المباشرة: وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعماً للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفر البنية الأساسية للمنتجين من مياه وطرق وكهرباء بأسعار رمزية.

قد يكون هذا الدعم في شكل توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، كما قد تكون الإعانة في شكل تنظيم الدولة لمعارض تقدم فيه المنتجات المحلية في البلاد الأجنبية، إلى غير ذلك من أشكال الدعم غير المباشر الذي تستطيع الدولة تقديمه للمنتجين المحليين بهدف الرفع من مستوى تنافسيتهم على المستوى الدولي.

3-5-نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الدولية، نظام الحصص والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، وهناك نظام حصص يطبق على الواردات ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية قد تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد:⁽¹⁾

1-تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وجلي من النظام السعري، لأن الحصص الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفاً ومعروفة عكس النظام السعري الذي قد تشوبه بعض الضبابية.

2-قد يكون الطالب المحلي على منتج أجنبي غير مرناً، وبالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض مما يفرض اللجوء إلى نظام الحصص.

3-إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة وبالتالي تعدل من طرق إنتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.

وهذا النوع من الأساليب التنظيمية يعتبر عنصرياً في التعامل مع المنتجات الأجنبية، لذلك فإن المنظمة العالمية للتجارة ترفضه وبشدة.

4-5-الاتفاقيات التجارية

(1) 'Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, le commerce international-theorie, politique et perspective industrielles, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006, pp167-168.

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فقد بلغت نسبة التجارة الإقليمية 55% من إجمالي التجارة العالمية، ولقد ازدادت اتفاقيات التجارة الإقليمية بمقدار ثمانية أضعاف منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأصبحت تتحكم بنسبة (40% من التجارة العالمية الحالية⁽¹⁾).
ثانياً: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، يصبح على صانعي السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

1. هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري^(*) وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات.
2. يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديداً واضحاً.
3. يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز.

1.3. إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حماية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد استخدام النقد الأجنبي.
 - تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف.
 - وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقامة أسوار من الحماية المبررة وغير المبررة.
 - تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير.
 - التوسع في إعانات التصدير والتوسع في سياسة الإغراق.
 - التوسع في اتفاقية التجارة والدفع.
 - التوسع في اتجار الدولة.
- 2.3. أما إذا كانت السياسة التجارية هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج من الأدوات التالية:

(1) محمود بيبي، سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق سوريا، أبريل، 2008، ص 1.
(2) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي)، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 403-405.

(*) العجز في الميزان التجاري هو الأخطر لأنه يعبر عن اختلال هيكل في ميزان المدفوعات، يجب العمل على القضاء عليه، لأنه مرتبط باختلال هيكل في الاقتصاد القومي، واختلال في الأداء/الباحثة.

- تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي؛
- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف؛
- تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن؛
- إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على نظام حظر الاستيراد تدريجياً؛
- وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات؛
- التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير؛
- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية.
- فهذا من الضروري على كل دولة أن تطبق السياسة التجارية التي تتلائم مع ظروفها، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظم متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية بداية من 2004 وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو إعطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

1- مستقبل السياسة التجارية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

تدور علامات استفهام كثيرة حول مستقبل السياسة التجارية الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من ناحية النموذج الذي سيسود ودرجة الحرية والقيود، رغم أنه الاخلاق على تزايد الوزن النسبي لدرجة الحرية والتحرير في التجارة الدولية لمعظم دول العالم، وإذا وجدت الإجابة على هذا السؤال، فماذا سيكون شكل السياسة التجارية في ظل باقي التحولات الاقتصادية العالمية مثل التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها، واقتصاديات المشاركة الدولية ومتطلباتها؟ كلها ستؤثر بلا شك على الاتجاهات المستقبلية للسياسة التجارية التي ستطبق في كل دولة من دول العالم خلال السنوات القادمة، بل وستؤثر بقوة على أدوات السياسة التجارية المستخدمة وأهدافها، من حيث مدى ملائمة الأدوات الحالية، ومدى إمكانية استحداث أدوات جديدة للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق الأهداف المطلوبة منها، ومن هنا وجب على كل صانعي السياسة الاقتصادية الدولية في كل دولة من دول العالم أن يبحثوا ويتدارسوا ويستعدوا بالآليات والأدوات التي تساعد على وضع السياسة التجارية الدولية ذات الكفاءة التي تتواءم مع التحولات الاقتصادية العالمية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 406-407.

ومن هنا وجب علينا أن نحاول إعطاء فكرة موجزة عن أهم التحولات الاقتصادية العالمية كما يظهر من التحليل التالي:

1-الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية؛

2-التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها؛

3-التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية؛

4-التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير⁽¹⁾.

ثالثاً: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الدولية

سنحاول في هذا المبحث توضيح رؤية أهم الأنظمة الاقتصادية للسياسة التجارية، بالإضافة إلى اتجاهات التجارة الدولية في الفترات الأخيرة، وأهم ما يميزها خاصة ما تعلق بالشركات المتعددة الجنسيات، والتأثير الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه الأخيرة في التجارة الدولية من خلال انتشارها الواسع والسريع وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية

إن السياسة العامة التي تنتهجها أية دولة تكون خاضعة بالأساس إلى طبيعة النظام الاقتصادي والأيديولوجية الحاكمة لها، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الأدوات الاقتصادية المختلفة والتي تعتبر السياسة التجارية إحداها، فهذه الأخيرة تكون بالأساس نابعة من التوجه العام للدولة وطبيعة النظام السائد فيها، ونميز هنا بين ثلاثة أنظمة اقتصادية رئيسية:

1-1-النظام الرأسمالي

إن التجارة في النظام الرأسمالي تعتبر بمثابة عصب الحرية، والحافز لروح المبادرة، والمنشط للازدهار، وهي ثلاثة أشياء تدفع بالأساس إلى ثراء الأفراد وتطور المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة بربطها للأمم مع بعضها البعض ومساهمتها في ازدهارها، فهي تفتح الطريق للسلام العالمي، وكما هو شائع فإن الدول المبنية على أسس ديمقراطية صحيحة لا تسعى إلى الحروب، وأحسن الجيران دوما هم الأكثر ازدهاراً⁽²⁾.

من هذا المنطلق فإن الرأسماليين يرون في إعاقه التجارة، إعاقه لشراء الأفراد وتطور المجتمعات الشعوب من العيش في سلام.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 168-174. بتصرف.

(2) Bernard Remiche et autres, **le commerce international entre Bi-et Multilateralisme**, édition Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010, p 122.

إن النظرة الليبرالية ترى في التجارة والتبادل الحر، العامل القوي في تمتين الروابط الاجتماعية، فهو يساهم في خلق ثروات أكبر وعلاقات تكاملية بين الشعوب، كما يدفع إلى التخصص ويربط الأفراد والمجتمعات برابط المصلحة المشتركة.

فالمشروع الليبرالي، في نظرتة إلى التجارة الدولية، لا يمكن حصره فقط في سعيه لخلق مجتمع السوق، بل من التجارة يستمد العقد الاجتماعي قوته، وما واقع المجتمعات المتبنية لهذه النظرة إلا دليلا على ذلك.

إن هذا النموذج يرتكز بالأساس على الأقل على أربع متغيرات مختلفة:⁽¹⁾

1- ما نسميه بالحق في الممارسة والمساهمة الجماعية في بناء المؤسسات.

2- ما تراه ضرورة وظيفية متأتية بالأساس من الترابطات التي تخلقها التجارة؛

3- ما منحه من إهتمام خاص للتربية السياسية في المجتمع وتنمية الجو العام للحريات من أجل المساهمة الفعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي

4- تفتح الفرد وتطوير قدراته وإعطائه المقابل العادل لمساهمته «*équite*»

ولعل ما ذكره بول سامويلسون، في كتابه الاقتصاد، في وصفه للحالة التي هي عليها اليوم أ حاليا في ارتباطها الوثيق مع العالم الخارجي في مجال التجارة الدولية خير دليل على سيطرة النظرة الانفتاحية في وقتنا الحالي:⁽²⁾

في العصور الماضية، كان للتجارة تأثير متواضع على الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة الأمريكية. وكان في وسعنا تجاهل الروابط الاقتصادية بين الدول، وترك تلك المواضيع للمختصين الذين يكدحون في الجامعات أو في دوائر الدولة. لكن التطور الهائل في الاتصالات والمواصلات، والسياسة التجارية ربط بشكل متزايد بين الثروات الاقتصادية للأمم. فالروابط التجارية ما بين اليابان، المكسيك، كندا، والوم أ هي اليوم أوثق مما كانت عليه العلاقات بين كاليفورنيا ونيويورك قبل قرن من الزمان. وللدورة الاقتصادية الدولية تأثير قوي على جميع شعوب الأرض؛ فتوجهات السياسة النقدية في واشنطن قد تولد الركود والفقر والثورة في أمريكا الجنوبية، والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط قد تطلق حركة لولبية في أسعار النفط، تدفع العالم نحو فترات من الازدهار أو الركود؛ فالثورات في روسيا تخلق الاضطراب في أسواق المال العالمية. وتجاهل التجارة الدولية يعني أن تضيق علينا مشاهدة نصف مباراة الكرة الاقتصادية»

2-1- النظام الاشتراكي

⁽¹⁾Bernard Remiche et autres, **le commerce international entre Bi-et Multilateralisme**, op. cit p124

⁽²⁾ بول سامويلسون وآخرون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001، ص:498.

إن النظام الاشتراكي كما هو معروف مبني بالأساس على مركزية القرار وتخطيط وتسيير السلطة المركزية الدواليب الأمور في جميع المجالات، فهو يرى في الجانب الاقتصادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وصنع السياسة الاقتصادية من اختصاص الدولة، بل يرى في الملكية والنزعة الفردية مصدر الأزمات والشروع.

هذا هو أصل الفكر الاشتراكي الذي يجعل الدولة المسيطرة على جميع النشاطات ومنها الاقتصادية والتجارية بشكل عام، ويلغي دور الملكية الفردية والإبداع الفردي، ويقدم الملكية الجماعية على الفردية على إطلاقه، لذا فإن المتحكم في السياسة التجارية الدولية في الدول التي تطبق النظام الاشتراكي في اقتصادها هي الدول وحكوماتها دون مراعاة لأي اعتبارات فردية مطلقاً، فالمهم هو تحقيق أهداف الدولة والأهداف العامة للمجتمع⁽¹⁾.

1-3- النظام الإسلامي

يمتاز النظام الاقتصادي في الإسلام بتأثيره بعيد المدى في البنيان الاقتصادي بإعترافه بالملكية الخاصة، بما تحقق للمالك من حق الاستئثار والانتفاع بتملكه والتصرف فيه طوال حياته ووراثته من بعد مماته، كما يمتاز هذا النظام بازدواج الملكية العامة والخاصة حيث يساهمان معا على قدم المساواة في عمليات التنمية كلاهما

كأصل، وكل منهما يكمل الآخر، فلكل محاله بلا تعارض أو اصطدام، حيث تقوم الدولة بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز أو يقصر الأفراد عن القيام بها.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن هذا النظام يجمع بين الحرية الفردية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لضمان التوافق بين المصالح الفردية والجماعية دون الخروج عن القواعد العامة للدين الحنيف.

ويعرف الدكتور طارق يوسف حسن جابر السياسة التجارية الدولية في الاقتصاد الإسلامي على أنها: "مجموعة الإجراءات والوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة الإسلامية في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي في إطار تنظيمها للتجارة الدولية والتبادلات كافة، من السلع والخدمات وغيره"⁽²⁾.

كما يرى أن النظام الإسلامي ككيان ودولة يسعى إلى إيجاد علاقات تجارية مع الدول المسالة التي لا خطر في التعامل معها، لأن منتجات الأقاليم تختلف من بلد لآخر، لذا لا بد من السعي لإكمال عوز الدولة الإسلامية عن طريق التجارة الدولية، ولا بد من الدخول في علاقات تجارية دولية، لكسب الأرباح التي تعود على الدولة بالخير العميم، ولا يمكن إغفال فوائد التجارة الدولية التي يراها الإسلام على أنها عملية بيع

(1) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(2) نفس المرجع اعلاه، ص 27.

وشراء، ولا مانع من إجرائها داخليا أو خارجيا، فالإسلام لا يعزل دولته في التعامل مع الدول الأخرى، فذلك في الوقت الحاضر غير متاح لأن التجارة الداخلية و الدولية من ضرورات الحياة المعاصرة⁽¹⁾.

2-التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

إن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير في تركيبة حجم المبادلات الدولية تابع بالأساس من امتلاكها لوحدة إنتاجية في أنحاء مختلفة من العالم، وما تدره هذه الأخيرة من عوائد وتدفقات مالية يعاد استثمارها.

2-1-مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية.

حسب أرقام قديمة تعود بالأساس إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي، فإن الشركات المتعددة الجنسيات كانت تحوز على نسبة لا بأس بها من حجم المنتجات المصدرة من الدول السائرة في طريق النمو، والتي كانت تتجاوز (30% من صادرات 6 دول مصنعة جديدة، بل تعدت 90% من صادرات دولة مثل سنغافورة⁽²⁾).

إن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات متعددة الجنسيات هو الاستثمار في الدول رخيصة العمالة من أجل تحقيق أرباح أكبر، أضف إلى هذا العامل مجموعة السياسات التي تنتهجها الدول السائرة في طريق النمو خاصة، من أجل استقطاب أكبر عدد منها، من خلال خلقها المناطق حرة، وهو ما سمح لهذه الشركات من الاستفادة من ميزات عديدة تتمثل أساسا في الضرائب المنخفضة أو المنعدمة أحيانا أخرى وهو ما شكل بالنسبة لها ملاذات آمنة، كما أن هنالك عامل آخر يتعلق بالأساس بالسماح لها بتوطين حلقات إنتاجية لمنتجات وما غير مسموح بها في بلد الشركة الأم، خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية.

لكن في المقابل فإن بلدا مثل الولايات المتحدة، وبداية من الستينات، بدأت قطاعات مثل: الالكترونيات والأحذية والألعاب وكذا الألبسة، تأخذ منحى الخروج للاستثمار في شتى أنحاء العالم، فقفي سنة 1970 مثلا 90% من مبيعات أجهزة الراديو كانت متأتية من صادرات فروع لشركات أمريكية كانت موطنة في جنوب شرق آسيا، وهو ما يعبر عن واردات بالنسبة للولايات م أ، ما خلق موجة من الغضب والعداء من طرف النقابات العمالية الأمريكية لهذه الشركات والتي اعتبرت أنها تساهم في تدهور الصناعية الأمريكية⁽³⁾.

2-2-التجارة البينية للشركات المتعددة الجنسيات

(1) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص28.

(2) Michael Rainelli, **le commerce international**, 9eme édition, édition la découverte, Paris, 2003 P103..

(3) Michael Rainelli, **le commerce international**, op. cit, p 104.

لعل من أهم الاختلافات بين العولمة التي سادت خلال بداية القرن العشرين وما نعيشه حالياً، هو الدور الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، فقبل الحرب العالمية الثانية كان عدد هذه الشركات قليلاً، كما كان دورها محدوداً في التجارة العالمية.

وقد بدأت تعرف رواجها بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ السبعينات من القرن الماضي، فإن ثلث حجم التجارة بين الدول المتقدمة كان عبارة عن مبادلات تتم بين فرعين في دولتين مختلفتين لشركة واحدة. فهي حالة مثلاً، تصدير شركة فورد لمحركاتها المصنعة في مدينة كولونيا الألمانية، لتجهيز السيارة المركبة في إحدى فروعها في بلجيكا.⁽¹⁾

إن من أهم السياسات التي تعتمدها الشركات العملاقة هو تعدد فروعها، واعتمادها في تدوير منتجاتها خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات نصف مصنعة فيما بينها، وبالتالي خلق حركية تجارية بين فروع الشركة الأم، هذه الحركية التجارية لا يميزها إلا اعتبار هذه المنتجات بمثابة صادرات و واردات بما أن الأمر يتعلق بسلع عابرة للحدود.

2-3- التصدير المباشر مقابل الاستثمار المباشر أو عن طريق منح رخصة الإنتاج:

قادت الشركات متعددة الجنسيات مضاعفة إعادة التوطين والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي كان يقلق دوماً النقابات العمالية وسلطات الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، ونتحدث عن إعادة التوطين عندما تنقل الشركة جزءاً من نشاطها أو كل نشاطها إلى دولة أخرى، هذا وقد يتم عن طريق فرع من فروعها أو عن طريق مؤسسة أجنبية أخرى تمنح لها العملية بالمناولة، وفي كلتا الحالتين فإن إعادة التوطين سترفع من حجم التجارة الدولية وتؤثر مباشرة في أسواق العمل.

ولكن قبل الوصول إلى الاستثمار المباشر أو عن طريق منح الرخص أو توطين فرع من فروعها في إحدى بقاع العالم، فإن هذه الشركة تقوم بدراسة جدوى العملية ومنه المفاضلة بين خيارين إما: الإنتاج في البلد الأم والتصدير إلى الخارج، وإما التوطين الكلي أو الجزئي لمشروعها أو منح رخصة الإنتاج للمنتج الأجنبي

وفي كتاب: international economics لكاتبه "Robert J Carbraugh"، أعطي مثلاً توضيحياً

يبين أي الخيارات يمكن للشركة اتخاذه:⁽²⁾

لنعتبر مثلاً أن الشركة AB تنتج مشروب غازي في ويسكنسون الأمريكية، و توفيره للكنديين يتم عن طريق التصدير المباشر بدلاً من الاستثمار المباشر في كندا، و تكلفة الإنتاج تثبت في حدود 6 دولارات للصندوق يعد مستوى إنتاج 300 صندوق

(1) Paul Krugman et Maurice Obstfeld, économie internationale, op. cit, p 25

(2) Robert J. Carbraugh, **international economics**, 12th edition, South-Western Cengage learning, USA, 2017, pp 301-310).

نقوم أولاً بتحليل تأثير هذه الاستراتيجية على الميزان الاقتصادي للشركة. فمن الجانب الاقتصادي فإن إستراتيجية التصدير المباشر لهذا المنتج ستكون الأنسب لما تكون الكمية المطلوبة في كندا قليلة نسبياً (أي السوق صغيرة)، وتكون إستراتيجية الاستثمار المباشر، أو الإنتاج عن طريق منح رخصة الإنتاج (licensing) لما تكون الكمية المطلوبة في كندا أكبر.

لنفرض أن الشركة AB توقعت استهلاك الأمريكيين لـ 200 صندوق للعام الواحد، وبالتالي فإن إنتاج هذه الكمية في ويسكنسون يسمح لها بتحقيق حجم معتبر من الأرباح، والذي سينتج بتكلفة 8 دولارات للصندوق، ولنعتبر كذلك أن حجم الطلب الكندي سيكون في حدود 100 صندوق بما أن حجم الإنتاج سيكون 200 صندوق للمستهلكين في اليوم أو وكذا 100 صندوق للكنديين، وبالتالي فإنها ستخفض من تكلفة الإنتاج إلى 6 دولارات ما دامت الكمية تصل إلى 300 وحدة. إن بديل إنتاج هذا المنتج في اليوم هو إنتاجه في كندا، لكن بما أن ما يتوقع من استهلاك الكنديين هو (100 صندوق للسنة وبالتالي فإن حجم هذا السوق جد صغير، إضافة إلى تكلفة إنتاج 100 صندوق، في كندا والذي سيكون بـ 11 دولار للصندوق.

بينما في حالة التصدير: إن كانت تكلفة إنتاجه في ويسكنسون + تكلفة التوزيع و النقل أقل من تكلفة إنتاجه في كندا، فإن AB ستعظم أرباحها من خلال التصدير إلى كندا⁽¹⁾.

لكن إذا تجاوزت الكمية المطلوبة في كندا 300 صندوق للعام، فإنه من الأجدي لـ AB أن تنتج عن طريق منح رخصة للمتعامل الكندي الإنتاج منتج الشركة، أو تستثمر مباشرة في كندا. إذا افترضنا أن الطلب الكندي سيكون 400 صندوق للعام، بينما يبقى الطلب الأمريكي في مستوى 200 صندوق

وكما قلنا بأن التكلفة ستكون ثابتة يعد مستوى إنتاج 300 صندوق (6 دولارات)، أي بمعنى أن إنتاج 400 وحدة للكنديين و 200 وحدة للأمريكيين، ستبقى التكلفة نفسها 6 دولارات للصندوق، ولكن تستفيد الشركة AB من خلال تفاديها لتكاليف النقل والتوزيع التي تتحملها من جراء التصدير إلى كندا، وبالتالي فإن AB سترفع من أرباحها إما عن طريق الاستثمار المباشر في كندا أو منح رخصة الإنتاج للمتعامل محلي. وكما هو الشأن بالنسبة لتكاليف النقل، فإن القيود المفروضة على التجارة الدولية (الواردات خاصة) قد يجبر الشركة على الاستثمار المباشر في كندا بدلا من التصدير بعد الإنتاج في ويسكنسون نظرا للرسوم الكبيرة التي قد تفرضها الحكومة الكندية.

(1) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص 31.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب فإنه يمكن القول أن مساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية واضحة، ذلك أن: ثلث التجارة الدولية هي صادرات و واردات من طرف هذه المؤسسات • بلغت قيمة المبادلات الداخلية فيما بين المؤسسات الأم وفروعها ثلث القيمة الإجمالية للتجارة العالمية: كما أنها تسيطر على النشاط الدولي من خلال استحواذها على أكبر حصة من الاستثمارات العالمية المباشرة: هذه المؤسسات تتكامل مع التجارة العالمية، فمن خلال فروعها المختلفة في الدول المتخلفة أو الأقاليم الصناعية، تدمج ما بين نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية إذ أنها تتوجه نحو التصدير

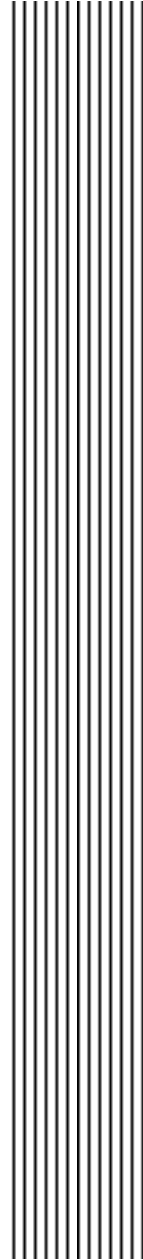
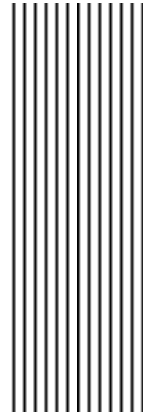
بالإضافة إلى ذلك فإن للتحويلات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي دور بارز في تفسير هذا التوجه نحو المزج بين نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ في بر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق

ذكره.

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري و المفاهيمي سياسة التجارة الدولية ومختلف مراحل تطورها
لنتعمق في مفهومها و أهدافها، وقد استعرضنا في بنود هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بالسياسة
التجارة الدولية منها النظريات والمقسمة هي بدورها إلى النظريات الكلاسيكية والنظريات النيوكلاسيكية
الحديثة، ثم حاولنا تقديم كل الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية في قيامها وأداء دورها والتي
تعتبر السياسة التجارية أحد أهم أدواتها والتي أثبتت نجاعتها في كثير من الأمور وصولاً في مراحل هذا
الفصل؛ إلى السياسة التجارية التي يعتبرها الكثيرون من أهم أدوات السياسة الاقتصادية بالرغم من أن
تجارب الكثير من الدول لا يجزم بحتمية الوصول إلى مستويات أفضل من النمو في ظل الحرية التجارية
خاصة وأن الفروض التي تضعها نظرية التجارة الدولية صعبة التطبيق.

قائمة المصادر والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة، عمان، 2000.
2. أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006.
3. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990.
4. أحمد فريد وسهير محمد، السياسة النقدية، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.
5. أسامة قدور: جغرافية التجارة الدولية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989.
6. إضاءات مالية ومصرفية. التجارة الدولية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، السلسلة الثامنة، 2016.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
8. بول سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
10. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992.
11. حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشرق، عمان، 1985، ص 203.
12. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996.
13. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006.

14. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005.
15. رشاد العطار وآخرون، التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
16. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996.
17. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1991.
18. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
19. رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 92.
20. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994.
21. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، القاهرة - مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص102.
22. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005.
23. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 - القاهرة 1993م.
24. سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1993م.
25. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، 2009.
26. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006.
27. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.

28. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادي للدخول في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993.
29. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن 2015م.
30. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار المسيرة، الطبعة 2، 2015.
31. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999.
32. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
33. عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.
34. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
35. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الدولية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
36. عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، متاح على الموقع الإلكتروني: عبد الوهاب حميد رشيد: التجارة الدولية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.
37. عبد الله بالوناس، الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.
38. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006.
39. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
40. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

41. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.
42. عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998.
43. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة ط2015 م.
44. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997.
45. علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003.
46. غازي عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986، ص: 140.
47. فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 108.
48. فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر.
49. فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 3، 1997.
50. فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان، 2003.
51. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014.
52. مايكل أبدجمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
53. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
54. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1999.
55. محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر 2009.

56. محمد باهر عتلم، المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998.
57. محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 182.
58. محمد رفعت طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
59. محمد رفعت طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 359.
60. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ، ص: 315.
61. محمود بيبيلي، سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق سوريا، أبريل، 2008، ص: 1.
62. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000.
63. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007.
64. ناظم محمد نوري الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010، ص: 355.
65. ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، علم الاقتصاد، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
66. نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990.
67. نعيمة فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، الجزء الأول، بدون دار النشر وبلد النشر، 1999.
68. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

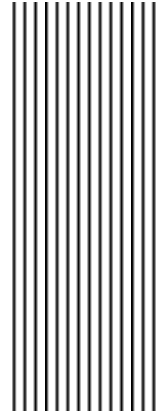
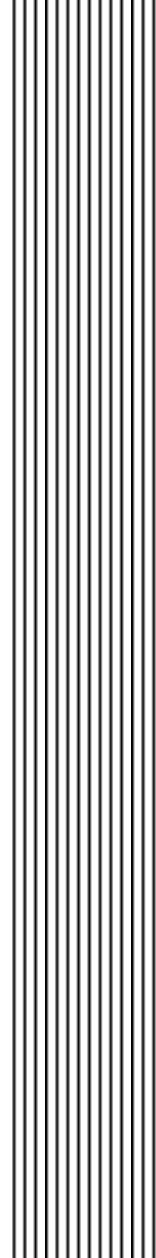
69. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
70. يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر.
71. يوسف ببيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. تاريخ الإطلاع 16 جوان 2019، على الساعة: almejara.com/reading.php?idm47513: 16:25.
2. Bernard Remiche et autres, le commerce international entre Bi-et Multilateralisme, édition Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010.
3. Bernard Remiche et autres, le commerce international entre Bi-et Multilateralisme, op. cit.
4. Christine Ammer & Dean. S. Ammer, Dictionary of business and economy, Macmillan publishing, New York, 1977 .
5. Dominick Salvator, international economics, tenth edition, John Wiley and Sons, Singapore, 2011, pp 35, 36.
6. 'Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, le commerce international-theorie, politique et perspective industrielles, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006.
7. http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Jul_2016_Foreign_Trade_1312.pdf بتاريخ 15 جانفي 2019 على الساعة 15.30.
8. Jaque Muller, Economie Manuel d'application, édition Dound, Paris, 2002.
9. LASARY.le commerce international a la portée de tous. Ouvrage imprime a compte d'auteur. 2005.
10. Michael Rainelli, le commerce international, 9eme édition, édition la découverte, Paris, 2003 .
11. Michael Rainelli, le commerce international, op. cit.،

12. Murray Gibbs, trade policy, United Nations, department of economic and social affairs (UNDESA), New York, 2007, p 26.
13. Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson education-France, 20(8).
14. Paul Krugman et Maurice Obstfeld, economie internationale, op. cit.
15. Robert J. Carbraugh, international economics, 12th edition, South-Western Cengage learning, USA, 2017.

الفهرس



الصفحة	العنوان
	مقدمة عامة
	المحور الأول: عموميات حول سياسة التجارة الدولية
01	أولاً: مفهوم التجارة الدولية
02	1. مفهوم التجارة الدولية
02	1.1. تعريف التجارة الدولية وأهميتها
05	1-2. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية (الدولية)
05	1-2-1. التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية
05	1-2-2. اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا
06	1-2-3. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال
07	1-2-4. تمايز النظم النقدية
08	1-2-5. عوامل أخرى
09	2. أسباب قيام التجارة الدولية
10	ثانياً: أهمية التجارة الدولية وأهدافها
10	1- أهمية التجارة الدولية
11	1-1. المجال الاقتصادي
11	1-2. المجال الاجتماعي
11	1-3. المجال السياسي
13	2- الأهداف الأساسية للتجارة الدولية
13	3- مراحل تطور التجارة الدولية
14	4- مؤشرات التجارة الدولية
14	4-1. الميزان التجاري
15	4-2. درجة الانكشاف الاقتصادي
15	4-3. معدل التبادل التجاري
16	4-4. بنية الصادرات وتوزعها الجغرافي
17	4-5. بنية الواردات وتوزعها الجغرافي
	المحور الثاني: نظريات التجارة الدولية
19	أولاً: النظريات الكلاسيكية
19	1- نظرية المزايا المطلقة:

24	2- نظرية الميزة (التكاليف) النسبية دافيد ريكاردو:
27	3- نظرية ماركيتيلية
28	ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للتجارة الدولية
30	1- نظرية تعادل اسعار عوامل الإنتاج (سامويلسون)
31	2- نظرية ريزنسكي
32	3- نظرية جون هيكس
المحور الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية	
33	أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية
33	1- تعريفات السياسة الاقتصادية
34	2- أنواع السياسة الاقتصادية
35	1.2. السياسة الاقتصادية الظرفية
35	1.1.2. سياسة الاستقرار
35	2.1.2. سياسة الإنعاش
36	3.1.2. سياسة الإنكماش
36	4.1.2. سياسة التوقف ثم الذهاب
37	2.2. السياسة الاقتصادية الهيكلية
37	3- أهداف السياسة الاقتصادية
38	ثانيا: أدوات السياسة الاقتصادية
39	1- السياسة المالية
39	1-1. تعريف السياسة المالية
40	2-1. أدوات السياسة المالية
42	1-2-1. النفقات العامة
44	2-2-1. الإيرادات العامة
45	3-2-1. الموازنة العامة
46	2- السياسة النقدية
46	1-2. تعريف السياسة النقدية وأهدافها
47	1-1-2. تعريف السياسة النقدية
47	2-1-2. أهداف السياسة النقدية
49	2-2. أدوات السياسة النقدية
49	1-2-2. أدوات الرقابة الكمية

51	2-2-2. أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) والأدوات المباشرة
52	3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش
53	1-3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم
53	2-3-2. السياسة النقدية وعلاج الإنكماش
54	1-3-1- التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها
55	3- السياسة الاستثمارية
56	2-3- العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار
58	3-3- نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار
59	3-4- العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي
60	4-1- معيار القيمة المضافة
61	4-2- معيار التوظيف
61	4-3 - معيار دعم ميزان المدفوعات
61	5- السياسة التجارية
المحور الرابع: السياسة التجارية	
62	أولاً: ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها
63	1- تعريف السياسة التجارية
64	2. أنواع السياسات التجارية
64	2-1- السياسة التجارية الحرة:
66	2-2- السياسة التجارية الحمائية
69	1- سياسة الحماية
69	2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف
69	3. أهداف سياسات التجارة الدولية
69	3-1- الأهداف الاقتصادية
70	3-2- الأهداف الاجتماعية
70	3-3- الأهداف السياسية والاستراتيجية
70	4- أدوات السياسة التجارية
70	4-1. أدوات السياسة التجارية الحمائية
72	4-2. أدوات سياسة حرية التجارة الدولية
73	5- أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الدولية
73	5-1- الضرائب والرسوم الجمركية

74	5-2- الإعانات والدعم
74	1- الإعانات المباشرة
75	2- الإعانات غير المباشرة
75	5-3- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد
76	5-4- الاتفاقيات التجارية
76	ثانيا: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات
77	1- مستقبل السياسة التجارية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية
78	ثالثا: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الدولية
78	1- علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية
78	1-1- النظام الرأسمالي
80	1-2- النظام الاشتراكي
80	1-3- النظام الإسلامي
81	2- التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
81	2-1- مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية.
82	2-2- التجارة البيئية للشركات المتعددة الجنسيات
82	2-3- التصدير المباشر مقابل الاستثمار المباشر أو عن طريق منح رخصة الإنتاج:
86	خاتمة عامة
88	قائمة المصادر والمراجع
96	الفهرس